الأمانة العامة - أوراق السياسات

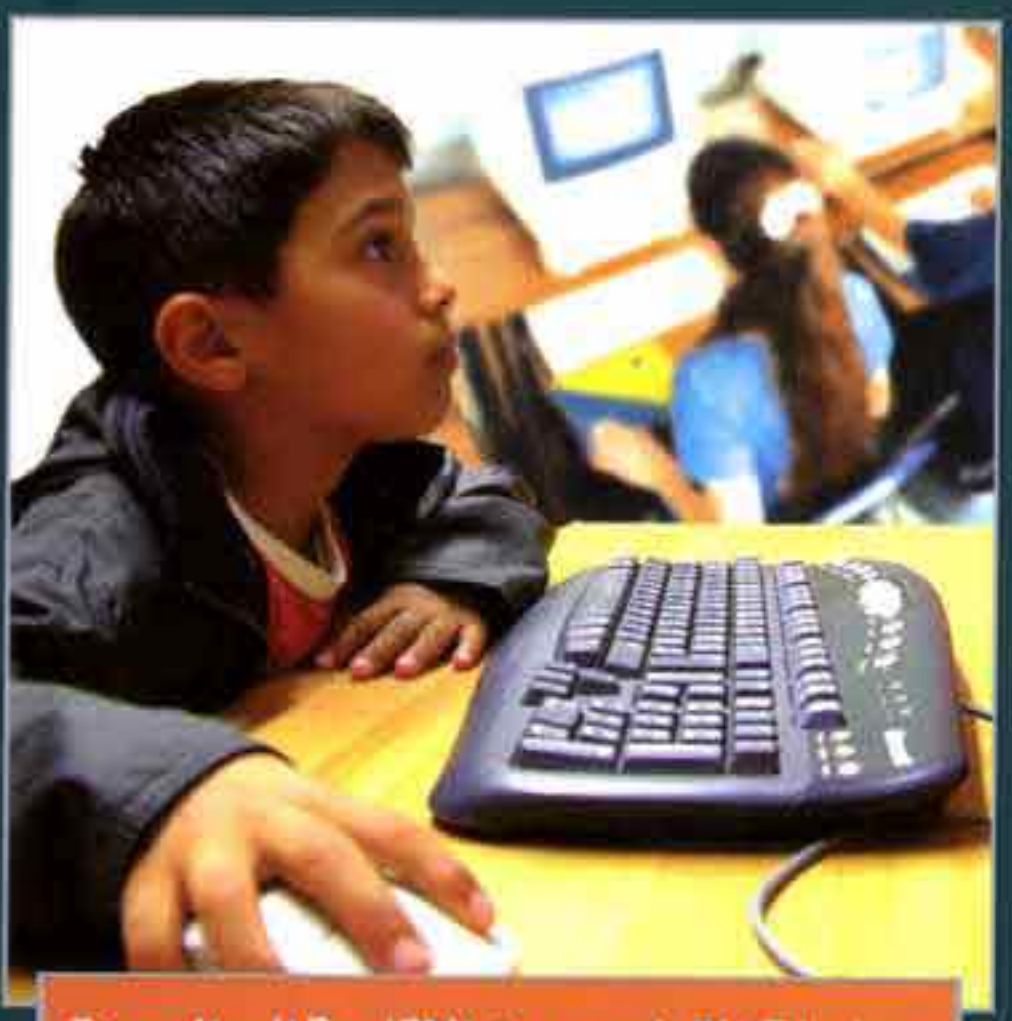

سياسات التعليم.. من الاتاحة الى الجودة

الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادها، استناداً للدور المنوط بها وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب. وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

المحتويات

- مقدمة ١
- تطوير الإطار التشريعى للتعليم العالى ٢
- النشاط الشبابى واللائحة الطلابية ١٣
- السنوات الثلاثة الأولى من التعليم الإبتدائى ١٩
- بناء كادر خاص للمعلمين ٢٣
- تكامل نظم التعليم المختلفة ٣٣

مقدمة

يواجه الانسان المصرى فى ظل مجتمع المعرفة العديد من التحديات الصعبة التى تجعل لزاماً عليه أن تترجم ثقافته وتعلمه ومهارته إلى زيادة ملموسة فى معدلات التنمية والناتج القومى وتهيئة فرص العمل الملائمة بما يحقق الاستفادة بكل الطاقات الكامنة ودعم السلام الاجتماعى. بل ويمتد التحدى إلى القدرة على المنافسة العالمية من خلال قوى بشرية مؤهلة ومنتج مصرى يرقى إلى أعلى مستويات الجودة فى ظل نظام عالمى تتهاوى فيه الحواجز والقيود وتسعى الأمم والتكتلات الاقتصادية إلى نصيب متزايد من الأسواق العالمية.

ويبقى التعليم بأنماطه التقليدية والمستحدثة هو العمود الفقرى لمجتمع المعرفة. ومن ثم فإن حالة التعليم ورؤيته تمثلان الصورة المستقبلية الحقيقية للمجتمع المصرى ككل. فمن المؤكد أن جهود تطويره سيكون لها أبلغ الأثر فى إحداث التنمية بمفهومها الشامل.

إن التعليم على وجه التحديد هو الحلم الذى تتطلع إليه الأسرة المصرية الآن بكل مشاعرها. ويحدوها أمل كبير فى أن تمثل الرؤية التى يقدمها الحزب الوطنى وحكومته ترجمة حقيقية لكل هذه الأحلام. والتطلعات.

ومما لاشك فيه أن المعلم هو محور عملية تطوير التعليم وقلبها النابض وثروتها الحقيقية. وهو أمل البلاد فى التنوير وانفتاح عقل المجتمع والتوجه نحو مستقبل أفضل أساسه المعرفة ولا تقف حدوده عند الأطر التقليدية للتعليم بل يؤهل أفراده للإستفادة من كل الأنماط الجديدة والمستحدثة للتعلم. ولذا فإن دعم المعلم والتطوير المستمر لقدراته وتقويم أدائه فى جميع مؤسسات التعليم هو حجر الزاوية فى مجتمع المعرفة المنشود. ويطرح الحزب فى مؤتمره هذا العام إطاراً وسياسة لبناء كادر خاص للمعلمين تطبيقاً لسياسته، وتنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الانتخابى الذى أكد على محورية المعلم فى التطوير.

ويخضع المنتج المعرفى للقياس وتنطبق عليه معايير الجودة كما هو معمول به فى الدول المتقدمة منذ عقود عديدة. ولذا فإن وجود نظام لضمان الجودة والمراجعة والاعتماد لا غنى عنه لكل المجتمعات الجادة فى سعيها نحو المعرفة. كما أن ضمان الجودة والاعتماد هى المحك الحقيقى للتطوير وتمكين المؤسسات التعليمية والبحثية من المقارنة الهادفة والسعى نحو الوصول إلى المستويات العالمية تدريجياً. وفى ظل هذا النظام تخضع جميع مؤسسات التعليم والبحث العلمى والأنماط المستحدثة للمعرفة والعاملون بها لمعايير قياس واضحة تكسب المجتمع الثقة فى مؤسساته وتدفع بعجلة التنمية على نحو مستمر قدماً إلى الأمام. وبصدور التشريع الخاص بإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم هذا العام. وضعت مصر قدمها على طريق جديد.

وإيماناً بأهمية تكامل نظم التعليم المختلفة. وتأكيداً على هوية التعليم المصرى. يؤكد الحزب هذا العام أيضاً على رؤيته السياسية فى تكامل نظم التعليم. وتطوير تعليم اللغة العربية وتعديل مناهج السنوات الثلاث الأولى فى المرحلة الابتدائية وذلك كله فى إطار أوسع لتطوير المناهج وطرق التدريس.

ونظرا لأهمية التعليم العالى ومؤسساته، وفى إطار تنفيذ سياسات الحزب وحكومته منذ عام ٢٠٠٢، يضع الحزب أمام مؤتمره ركائز تطوير الإطار التشريعى للتعليم العالى فى إطار مشروع قانون جديد ينظم هذا المجال. ينفتح على ما يحدث فى العالم ويضمن تحقيق المرونة والتنوع وتطبيق معايير الجودة والاعتماد.

ويطرح الحزب أيضا ورقة تؤكد أهمية الطلاب ومركزية وضعهم فى أى إطار لتطوير التعليم، وبدأ الحزب فى إطار هذا التوجه نقاشا حول اللائحة الطلابية أكد على ضرورة توفير حريات أوسع للطلاب، وتأكيد حريتهم فى ممارسة النشاطات والتعبير عن أنفسهم، بما يسهم فى بناء شخصياتهم وتنمية قدراتهم ، وإثراء دورهم فى المجتمع باعتبارهم قادة المستقبل وأمل الوطن.

تطوير الإطار التشريعى للتعليم العالى

منظومة شاملة لتطوير مؤسسات التعليم العالى

أولاً: أهمية الموضوع للحزب والحكومة

في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية يبرز دور التعليم كمحور أساسي للتنمية البشرية والمجتمعية ولتحقيق التنافسية للشباب المصري، مما يتطلب مراجعة شاملة لنظم التعليم في مصر وطرق إدارتها من حيث قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة. ومن النظم التي يتعين أن تشملها عملية المراجعة نظم إدارة مؤسسات التعليم العالي بحيث تحقق هذه النظم بعد مراجعتها إنتاجية أعلى للمؤسسات ومخرجات ذات جودة عالية قادرة على التنمية الداخلية والمنافسة العالمية. لذا فقد أولى الحزب والحكومة أهمية خاصة لتطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي في مصر سواء الجامعات أو الكليات التكنولوجية أوالمعاهد، الحكومية منها أو الخاصة.

وقد تناولت أوراق الحزب في الأعوام السابقة قضايا تطوير التعليم العالي في مصر من منظور شامل وبرؤية مستقبلية، وكان من القضايا التى تبنتها هذه الأوراق التوجه نحو مجتمع المعرفة، والتوجه نحو اللامركزية، و إنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد، ودعم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتطوير الأنشطة الطلابية، واقتصاديات و تمويل التعليم الجامعي في مصر، وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، و تطوير الدراسات العليا وغيرها.

ومن أهم السياسات التي طرحتها أوراق الحزب لتطوير مؤسسات التعليم العالي:

- التوجه نحو اللامركزية والمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم العالي من خلال النزول باتخاذ القرار إلى المستويات الأقل في هياكل مؤسسات التعليم العالي وإشراك ممثلي المجتمع والطلبة في مجالس الجامعات والكليات والأقسام والمعاهد.
- تطوير رؤى وأهداف لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تتفق مع البيئة التي تتفاعل معها وتعمل على تنميتها وبحيث تحقق هذه الرؤى تفرد المؤسسة وتميزها.
- وضع هياكل وظيفية للإدارة العليا وللأقسام وربطها بالاحتياجات التعليمية والبحثية.
- اختيار القيادات الجامعية من خلال إعلان ووصف وظيفي محدد ولجنة اختيار تقدم بدائل لمتخذ القرار.
- الالتزام بالتفرغ الكامل للقيادات الجامعية.
- مراجعة سياسات تعيين المعيدين وربطها بوجود احتياج فعلي في الأقسام والتوسع في نظام طلاب المنح العلمية غير الملزمة للتعيين.
- تحديد العلاقة بين المؤسسة التعليمية وكل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بما يوضح المسئوليات ويسمح بالمسألة وتطبيق نظم التقويم الجادة.
- تعديل نظم الترقي لتعكس الأداء والكفاءة وليس الأقدمية.
- إشراك شخصيات دولية في لجان تقييم الأبحاث العلمية للترقي.
- تيسير انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات.
- تطعيم هيئات التدريس بعناصر من أصحاب الخبرات في المهن المختلفة والخبرات العالمية.
- مضاعفة عدد البعثات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس.
- مراجعة وتنمية الوضع المادي لأعضاء هيئة التدريس.
- إنشاء وتطبيق نظم تحقيق جودة أداء مؤسسات التعليم العالي داخل المؤسسات وإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد كهيئة مستقلة عن مقدمي الخدمة.
- ربط موازنات الجامعات بأدائها واعتماد برامجها.
- توفير قدر أكبر من الاستقلال المالى لمؤسسات التعليم العالي لزيادة وتنويع مواردها ومصادر دخلها وكيفية استخدامه.
- التطوير الكامل للإدارة الجامعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- إنشاء مكاتب الخريجين في مؤسسات التعليم للتواصل مع الخريجين ومتابعة أدائهم في سوق العمل.

■ تدعيم المناخ المحفز لممارسة الحياة الطلابية المتكاملة.
■ إشراك الطلبة في مجالس الجامعات والكليات.
■ تطوير اتحادات الطلاب بما يحقق وضع رؤية متكاملة للحياة الطلابية تتوافق مع العصر.
■ توفير التمويل الذي يتناسب مع أهمية الحياة الطلابية.
■ تطوير نظم القبول والدراسة بالجامعة والدراسات العليا بما يتمشى مع النظم العالمية والحاجات المجتمعية.

ثانياً: وصف الوضع الراهن ودواعى إعداد مشروع قانون جديد للتعليم العالى

ينظم قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ إدارة مؤسسات التعليم العالي. وقد حدد هذا القانون المؤسسات المسئولة فى هذا المجال وتتمثل فى وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات والمجالس العليا المنبثقة عنه (المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب، المجلس الأعلى للدراسات العليا والبحوث، المجلس الأعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة) . وكلها مجالس يرأسها وزير التعليم العالي، وكذلك الجامعة والكلية والقسم ومجالسها . كما حدد لكل من هذه الجهات اختصاصاتها ومسؤولياتها التي سنتعرض لبعضها بهدف رصد واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي. وسنتناول وصف الوضع الراهن في ضوء المهام التي يجب أن تقوم بها الإدارة المؤسسية الحديثة عموماً موضحين دور العناصر المذكورة ومؤسسات المجتمع المحيط في كل مهمة من المهام.

التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة:

تنص المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات على أن الجامعة "تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً" . ومن ثم فإن الجامعة تعتبر أساس منظومة التعليم العالي في مصر. وتنص المادة ١٢ على أن المجلس الأعلى للجامعات "يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي والتنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها المختلفة." كما تنص المادة ١٣ على أن الوزير المختص بالتعليم العالي هو "الرئيس الأعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه" . وتوضح المواد ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٣٥أ، ٤١ و٥٥ اختصاص مجلس الجامعة والمجالس المنبثقة عنه برسم السياسة العامة للتعليم والبحوث بالجامعة وتنظيمها ووضع الخطة الكفيلة بتوفير الإمكانات. ويختص مجلس الكلية برسم السياسة العامة للتعليم والبحوث بالكلية، ويختص مجلس القسم برسم السياسة العامة للتعليم والبحوث بالقسم. ورغم أن هذه المجالس مكلفة قانونا بإصدار سياسات عامة مما يوحي بوجود تخطيط استراتيجي ورؤية وأهداف لديها، فإنه لا توجد وثيقة مدونة تحدد رؤية ورسالة أي من مستويات مؤسسات التعليم العالي، سواء الجامعة أو الكلية أو القسم أو المعاهد المرتبطة بالجامعة.

ويختص مجلس القسم وفقاً للقانون بوضع نظام العمل والتنسيق بين مختلف التخصصات في القسم (مادة ٢/٥٥ من القانون)، إلا أن هذا العمل يقتصر في الواقع على توزيع النصاب بين أعضاء هيئة التدريس والتكليف بالإشراف على الدراسات العليا . أما كافة المسئوليات الأخرى والتي يجب أن يقوم بها القسم فقد وردت في القانون تحت مسمى "اقتراح" . فيمكن للقسم "اقتراح" تعيين أعضاء هيئة التدريس، واقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية، واقتراح توزيع أعمال الامتحان وغيرها . وليس للقسم حق "اقتراح" عدد الطلبة المقبولين به، إذ تبدأ مسئولية تحديد أعداد الطلاب مبدئيا على مستوى الكلية وتتصاعد عبر مجلس الكلية ومجلس الجامعة حتى تحدد من قبل المجلس الأعلى للجامعات.

وعادة ما تحدد الكلية الأعداد المطلوبة من الطلبة الجدد بناءً على عدد الطلاب في العام السابق بزيادة نسبة مئوية معينة. ويقوم المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي بعد الإطلاع على اقتراحات مجالس الجامعات والكليات بالتحديد النهائي لأعداد الطلاب وفقاً للأعداد المتقدمة ورغباتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قصر دور مجلس القسم في معظم مواد القانون على "الاقتراح" يضعف من مشاركة القسم في اتخاذ القرار فيما يخصه، رغم أن القسم يجب أن يكون وحدة العملية التعليمية في الجامعة.

اتخاذ القرار:

تنص المادة (١/١٣) من القانون على أن الوزير المسئول عن التعليم العالي هو الرئيس الأعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه. وله أن يطلب إلى المجلس أو اللجان الفنية المختصة بحث أو دراسة موضوعات معينة. وله أن يدعو المجالس واللجان... للانعقاد تحت رئاسته. كما أن له أن يطلب من رئيس الجامعة التحقيق في الوقائع التي يحيلها إليه. وأن يحيل إلى مجلس الجامعة موضوعات للدراسة.

كما أن الوزير هو الذي يصدر قرار إنشاء أقسام جديدة في الكليات ويراعي عدم تكرار الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة الواحدة (مادة ٥). والوزير هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمجالس المنبثقة عنه والتى تشمل المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب، المجلس الأعلى للدراسات العليا والبحوث، والمجلس الأعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة. وتقدم هذه المجالس قراراتها للمجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير لتقرير ما يراه في شأنها.

وتؤكد نصوص المواد ١٣ أ وما بعدها والتى تتعلق بتشكيل المجالس على رئاسة الوزير للمجالس المختلفة مما يعد توجها مركزيا، خاصة أن الوزير هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات وكل المجالس تقدم تقاريرها للمجلس الأعلى لاتخاذ القرار، وهو ما يعد تعارضا فى السلطات. وقد أعطى القانون الحالى للمجلس الأعلى للجامعات مسئولية وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد و"المتابعة الدورية لقراراته في الجامعات." وبذلك أعطى سلطة مطلقة للمجلس على الجامعات.

ويرى الحزب وحكومته أن هناك تكراراً في مسئوليات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فيما يخص وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية لكليات الجامعة ومعاهدها، وإعداد السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية وتنظيمها، والتنسيق بين أعضاء هيئة التدريس وغيرها. كما تنص المادة ١٤ من القانون على أن قرارات أي مجلس ملزمة للمجالس الأدنى منه، وبذلك يكون القرار الملزم في كل الأحوال هو قرار المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي.

تشكيل الهياكل الإدارية وقرارات التعيين والاختصاصات:

يطبق القانون الحالي على القسم والكلية والجامعة دون النظر إلى احتياجات وخصوصية الأقسام والكليات. ووفقا للقانون تخضع مؤسسات التعليم العالي لنفس النظام الإداري للدولة، وبالتالي ذات الطرق فى التعيين والترقي والتقويم.

وتؤسس هذه الطرق لفكر استيعاب الكم بغض النظر عن الكيف وتفضيل الأقدمية على الكفاءة والتقويم السري المحاسبي بدلا من التقويم التنموي. ونظراً لعدم وجود رؤية وأهداف واضحة وموثقة لأغلب الأقسام والكليات فى الجامعات، فلا توجد هياكل تنظيمية في الأقسام العلمية مما أدى إلى تراكم أعضاء هيئة التدريس في بعضها وندرتهم في البعض الأخر بغض النظر عن الاحتياج الفعلي للقسم. ويتم تعيين هيئة التدريس بنظام التكليف كما هو متبع بكل الهيئات الحكومية. فلا يوجد نظام للتعاقد محدد المدة، ولكن يوجد تعيين بدون عقود، وبإخطار استلام للعمل فقط وبالتالي يكون التعيين مدى الحياة. والقاعدة هي تعيين المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة من ذات الكلية والاستثناء هو قبول متقدمين من جامعات مصرية أخرى بشروط خاصة.

ويحد هذا النظام من فرصة الطلبة للتعرض لأفكار وثقافات مختلفة تثري العملية التعليمية وتكرس ظاهرة توارث الثقافة الداخلية لكل كلية. ويتم التعيين بغض النظر على توافر الكفاءة المطلوبة في عضو هيئة التدريس من قدرة على التواصل مع الطلبة وتوصيل المعلومة وتنمية المهارات وغيرها. وهناك تأسيس للمركزية في التعيين حيث تنص المادة ١٩ من القانون على أنه من بين مسئوليات المجلس الأعلى للجامعات تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية في الجامعات والتنسيق بين أعضاء هيئة التدريس. كما تنص المادة ٦٥ على أن يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناءً على طلب مجلس الجامعة بعد "أخذ رأي" مجلس الكلية ومجلس القسم المختص.

المرتبات والحوافز والإعارة للخارج:

يتبع جميع العاملين الهيكل الوظيفي للدولة من حيث الأجور التي تساوي بين الجميع في الدرجة الوظيفية الواحدة وتحدد ما يصرف لهم من بدلات أو مكافآت وأجور متغيرة. ولا ترتبط الحوافز والمكافآت بجودة الأداء ولكن توزع بالتساوي مما يفقدها قيمتها. وقد أدى ضعف مرتبات أعضاء هيئة التدريس إلى انصراف البعض منهم عن أداء الخدمة التعليمية المطلوبة منه وانشغالهم بالبحث عن مصادر دخل أخرى قد يصل بعضها إلى الدروس الخصوصية وهو ما يتنافى مع أخلاقيات العمل الجامعي. ونتج أيضاً عن ضعف المرتبات، المحاولات المستمرة لأعضاء هيئة التدريس للخروج في إعارات ومحاولتهم مد فترة هذه الإعارات لأطول فترة ممكنة. وساعد على ذلك أن النظام الإداري يسمح باحتفاظ عضو هيئة التدريس بمكانه في الجامعة مع طول فترة إعارته، ولا يضع أية مسئوليات أو متطلبات فنية على عضو هيئة التدريس وهو بالخارج، كأن يشارك في تنمية قسمه من خلال أبحاث وغيرها.

ويعد الحزب الوطني ورقة رأى حول موضوع الإعارة إلى الخارج لتتم مناقشتها مع الحكومة وأصحاب المصلحة فى التعليم العالى فى إطار التشريع الجديد للتعليم العالى.

نظم الترقي و تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وأداء الأقسام والكليات والمحاسبية :

يشترط نظام الترقي فى الجامعات الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه حتى درجة مدرس، ثم يرقى عضو هيئة التدريس بعد ذلك من خلال اللجان العلمية التي تحكم البحوث العلمية لعضو هيئة التدريس، وتعد الشروط المطبقة شروطا غير تنافسية وفقا للمعايير الدولية. أما بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فقد اقتصر القانون على وصف دقيق للإجراءات التأديبية لهم دون إيضاح وسائل التحفيز أو الترقي، وهو ما يتكامل مع نظام تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس الذى يحدد الإجراءات التأديبية لمن يثبت إخلاله بواجباته الوظيفية (م ١٠٥-١١٢)، إلا أنه لا يلتفت إلى التقييم الشامل لعضو هيئة التدريس الذى يجب أن يستند إلى معايير أداء الجودة في إطار عالمي مقارن، ويشارك فيه رؤساءه وطلبته وزملاءه.

ولا يشترط القانون الحالى وجود وظيفة شاغرة للترقي للوظيفة الأعلى حيث يمنح عضو هيئة التدريس اللقب العلمي لوظيفة ما وعلاوة الترقية ومرتبها والبدلات المقررة لها حتى إذا لم تتواجد وظيفة يشغلها. وقد أدى ذلك إلى تراكم أعضاء هيئة التدريس على مستوى الأستاذ المساعد والأستاذ في بعض الكليات وزيادتهم الواضحة عن الاحتياجات الفعلية للقسم أو الكلية.

إعداد واختيار القيادات:

يعين رئيس الجامعة ونوابه بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التعليم العالي. أما العمداء ورؤساء الأقسام فيعينهم رئيس الجامعة. ولا يوجد إعداد مؤسسي لقيادات الصف الثاني، فضلا عن وجود أعباء ومسئوليات ضخمة وفقا للنصوص الحالية وخاصة بالنسبة لرئيس الجامعة وعميد الكلية. وتنص المادة ٢٨ من القانون على أن يقدم رئيس الجامعة بعد العرض على مجلس الجامعة تقريراً في نهاية كل عام إلى وزير التعليم العالي للعرض على المجلس الأعلى للجامعات. ويوضح النص عدد المستويات التي يمر بها التقرير.

العلاقة بالطلبة:

يحدد قانون تنظيم الجامعات في بابه الخامس ولائحته التنفيذية علاقة مؤسسات التعليم العالي بالطلبة فيما يخص الامتحانات والخدمات الطلابية ونظم تأديب الطلاب والاتحادات الطلابية. ولا يعكس القانون أو اللائحة طبيعة العلاقة التبادلية بين أطراف المؤسسة التعليمية والطلبة، بل يتناول العلاقة كأنها من جهة واحدة - من المؤسسة إلى الطالب - بدون توضيح درجة ومجالات مشاركة الطلبة في إدارة وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي:

لا توجد آلية حالية لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، وتعتمد عملية التقييم الحالية على جهود فردية للصحافة أو الباحثين أو بعض الملاحظين من الخبراء المحليين أو العالميين. كما تقوم به الجهات المانحة بإجراء تقييم يقتصر على المشروعات التى تقوم بتمويلها فقط. وقد

بدأت الجامعات والكليات مؤخراً بعد أن وضع الحزب سياساته الخاصة بإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد في إنشاء مراكز داخلية لضمان الجودة وقام عدد منها بإعداد تقييم ذاتى لبعض الكليات ببعض الجامعات من مشروع تطوير التعليم العالى وهو ما يراه الحزب خطوة جادة نحو مستوى أداء الجامعات.

تمويل مؤسسات التعليم العالي وانعكاساته على الإدارة والاستقلالية:

يخضع التمويل للقواعد المالية للدولة مع وجود بعض الحرية للجامعة (كهيئة عامة) وفقاً لقانون الهيئات العامة. وتنص المادة ٧ من القانون على أن للجامعة أن تقبل ما يوجه اليها من تبرعات لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت من أجله الجامعة. وتنص المادة ٨ على أن لكل جامعة موازنة خاصة بها.

دور لجان القطاع:

وهي لجان تخطيطية ذات مسئوليات واسعة نظراً لاعتماد المجلس الأعلى للجامعات على توصياتها بصفة أساسية. إلا أن بعض اللجان تميل إلى تنميط الوحدات التعليمية المتشابهة.

الدور الإداري لمجالس الأمناء ونوادي أعضاء هيئة التدريس والطلبة:

تفتقر الجامعات الحكومية إلى وجود مجالس أمناء لها. ويؤدى دور نوادي أعضاء هيئة التدريس في منظومة قانون الجامعات إلى فهم غير واضح لأعضاء هيئة التدريس الممثلين بهذه النوادى ودورهم فى التأثير على القرارات الخاصة بهم. كما أن دور الطلبة في اتخاذ القرار غير منصوص عليه وغير مؤسس وأثرهم غير واضح أيضا.

الإدارة الالكترونية:

رغم وجود مشروع متكامل للتوسع في تطبيق الإدارة الإلكترونية، فإن الجهود الحالية لم تسفر عن النتائج المرجوة بعد. وقد طالب الحزب الوطنى فى سياساته التى نشرت فى عام ٢٠٠٢ بالانتهاء من ميكنة إدارة الجامعات الكترونيا خلال عامين وهو الأمر الذى لم يحدث بشكل فعال حتى الان.

قانون جديد للتعليم العالى يواكب التغييرات والتطورات التى طرأت على المجتمع

السياسات المقترحة:

١- إصدار قانون جديد للتعليم العالى.

١-أ دواعي إعداد مشروع قانون جديد للتعليم العالي:

من المعلوم أن القانون ظاهرة اجتماعية، تنشأ الحاجة اليه بظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. ولا يستمد القانون سبب وجوده من ذاته، بل من الظروف الواقعية للحياة بمختلف جوانبها. وإذا كانت تلك الظروف متغيرة ومتطورة، فإن القانون لابد أن يكون كذلك، ويواكب هذه التغيرات والتطورات ويتوافق مع المصالح المشروعة لمن يعيشون في المجتمع. ولا يخرج قانون الجامعات عن تلك الحقيقة، فهو وجد لينظم ويعالج التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع المصري. واذا كان هذا المجتمع قد تغير وتطور، فلابد أن يلحق هذا التغيير والتطور بالقانون الذي يحكمه. فقد صدر قانون تنظيم الجامعات الحالي منذ ما يزيد على ثلاثة وثلاثين عاماً. وهي فترة طويلة تغيرت فيها مختلف ظروف المجتمع، وطرأت فيها العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية، مما جعل أحكام القانون تبدو خارج الزمن الذي نعيشه.

فحينما صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، ومن قبله القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات، لم يكن ينهض بمسئولية التعليم العالي والبحث العلمي سوى الجامعات الحكومية، وبعض المعاهد العليا الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي، حيث كانت الدولة هي المسئولة أولاً وأخيرا عن نشر العلم والمعرفة وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف فروع العلوم، وذلك فى إطار هيمنة الفكر الاشتراكي على سياسة الدولة فى ذلك الوقت.

وقد تغير الفكر الاشتراكي التوجيهي إلى فكر الحرية والإبداع والمبادرة، وبدأت الدولة تفتح المجال للمشاركة المجتمعية في ادارة التعليم العالي وتحمل أعبائه، فسمحت للجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بإنشاء الجامعات والمعاهد العليا الخاصة وبالفعل نشأت مجموعة من تلك الجامعات والمعاهد، ويجرى الآن دراسة الموافقة على إنشاء عدد آخر منها.

الفصل بين ملكية المؤسسات التعليمية وإدارتها وآليات التمويل

وقد ثبت قصور كل من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي يحكم الجامعات الحكومية، والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذي يحكم الجامعات الخاصة، وكذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذي ينظم المعاهد العليا الخاصة، عن مواجهة العديد من المشكلات والسلبيات التي افرزتها التجربة والواقع العملي لتطبيق تلك القوانين.

١-ب مبررات إصدار قانون جديد للتعليم العالى:

- إفتقار مؤسسات التعليم العالي إلى وجود رؤية معلنة وواضحة يتفق عليها جميع المعنيين بالتعليم العالي، ويتعاونون في إطارها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- عدم وجود معايير واضحة لتقييم الأداء المؤسسي تتيح التحليل والتطوير.
- لا تستند إجراءات التعيين الحالية إلى الحاجة الفعلية للأقسام ولا تزال غير متفقة مع سياسات الحزب المعلنة في ٢٠٠٣.
- عدم توازن العلاقة بين المؤسسات التعليمة وأعضاء هيئة التدريس، وبخاصة عدم تحديد حقوق ومسئوليات كل منهما.
- أدت مركزية اتخاذ القرار في إدارة مؤسسات التعليم العالي إلى عدم توزيع المسئوليات على كافة المستويات، وعدم مشاركة منفذي العملية التعليمية فى اتخاذ القرار.
- عدم استخدام نظم تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المؤسسات التعليمية.
- جمود النظم المالية داخل مؤسسات التعليمية، وعدم تواؤمها مع متطلبات تشغيل العملية التعليمية بكفاءة.

١-ج فلسفة ومبادئ التشريع المقترح

- إتاحة فرص التعليم العالي وتنوعها، بما يسمح بتنافس مؤسسات التعليم العالي وتميزها.
- الفصل بين ملكية المؤسسات التعليمية وإدارتها وآليات التمويل.
- إدارة المؤسسات التعليمية اقتصادياً كوحدات مستقلة، على أن تقدم الخدمة التعليمية المقننة الجودة على أساس التكلفة الفعلية لهذه الخدمة.
- تعدد مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي طبقا للأهداف المعلنة، مع المحافظة على المحاسبة والشفافية.
- أن يكون لكل مؤسسة تعليمية رؤيتها ورسالتها وخصوصيتها، والسماح لكل مؤسسة بوضع لائحتها التنفيذية التي تميزها.
- أن يسمح في التشريعات والقوانين بمرونة كافية لمنظومة التعليم العالي ككل، ولكل مؤسسة تعليمية على حدة، لتواكب التطور المطلوب في إطار تشريعي يتيح التفاعل السريع مع المتغيرات المتلاحقة.
- إعطاء مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي والكليات والأقسام في إدارة شئونها الداخلية من خلال مراجعة اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات والمجالس العليا المنبثقة عنه.
- أن يكون عنصر الكفاءة والتميز العلمي هو أساس التعيين والترقي في مؤسسات التعليم العالي.
- اختيار القيادات في إطار ضوابط أكاديمية ومستويات كفاءة مقننة.
- تقييم أداء وضبط جودة مؤسسات التعليم العالي كأحد عناصر المنظومة.

التأكيد على عدم تدخل الدولة فى الحرية الأكاديمية للجامعة وإستقلالها الإدارى

١-د ما يجب أن يراعيه القانون الجديد:

تتسع رؤية الحزب الوطنى لتطوير التعليم العالى، ولتشمل الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم التى قد تنشأ فى المستقبل، ولتستوعب المتغيرات التى تتضمنها سياسات الحزب الموثقة والمعلنة من عام ٢٠٠٢ وإلى الآن.

ويرى الحزب وحكومته ضرورة إصدار قانون جديد للتعليم العالى يأخذ فى الاعتبار ما يلى:

١- تغير دور الحكومة من مقدم الخدمة الى المراجع والمنسق، والداعم للجودة والممول للطلاب والضامن لتكافؤ الفرص والعدالة

٢- التزام الحكومة بمبدأ اللامركزية بكل جوانبها

٣- أن ملكية الدولة لبعض الجامعات لا يعنى تدخلها فى حريتها الأكاديمية ولا فى استقلالها الإدارى والمالى.

٤- إن مصر ينتظر أن يكون بها، أسوة بما يحدث فى دول العالم المتقدم، عددا كبيراً من الجامعات يتعدى المائة جامعة فى العشر سنوات القادمة والتى تتعدد فيهم أنواع الملكية من ملكية خالصة للدولة الى القطاع الخاص إلى القطاع الخاص غير الهادف للربح إلى الملكية المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

٥- أن دخول القطاع الخاص بأنواعه ، إلى مجال تقديم خدمات التعليم العالى، يجب ان يتم وفقا لعاملين أساسيين، هما ضمان الجودة والذى اخذت الدولة فيه شوطا بإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد، و توفير مصادر تمويل للطلاب الذين لا يستطيعون سداد تكلفة التعليم بالرغم من قدرتهم الأكاديمية فى هذه الجامعات الجديدة.

٦- أن التنافس بين مؤسسات التعليم العالى هو اساس ارتفاع الجودة وانخفاض التكلفة وهو الأمر الذى يجب ان يعكسه القانون من خلال استقلالية الجامعات المملوكة للدولة إدارياً ومالياً ووضعها فى إطار المنافسة المحلية مع الجامعات الجديدة والعالمية للحصول على التمويل اللازم من موازنة الدولة.

٧- مراجعة دور المجلس الأعلى للجامعات والمجالس الاخرى بالجامعات الخاصة والمعاهد العليا فى ضوء السياسات الجديدة للتعليم العالى وإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد، مع التأكيد على أهمية عدم تدخلها فى إدارة الجامعات أو فى فرض أنماط تقليدية على برامجها أو وسائل تنميتها.

٨- أن الدولة ستظل الراعى الاساسى للمواطن والأسرة وان توجه الحزب نحو توجيه جزء كبير من الموازنة المخصصة للتعليم إلى سداد تكلفة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى، وليس إلى المؤسسة التعليمية بغض النظر عن ملكيتها للدولة. هو أساس جديد لمناخ جديد من التنافسية بين الجامعات لجذب الطلاب اليها وارتباط هذه الموازنات بعدد الطلاب الملتحقين بها والذى لن يزيد عن امكاناتها الاكاديمية والعلمية.

٩- أن العلاقة بين مؤسسات التعليم العالى، وأعضاء هيئات التدريس سيتم تطويرها بما يسمح بعائد أكبر لعضو هيئة التدريس فى إطار تعاقدى يتم فيه تقييم الاداء بناءً على المعايير التى تضعها كل مؤسسة لنفسها وفقا

تأييد إنشاء مجالس أمناء للجامعات ذات مسئوليات وصلاحيات محددة

للحد الأدنى من المعايير التى تضعها الدولة فى اطار ضمان الجودة

١٠- إعادة النظر فى اطار الاستقلالية المالية والتنافسية بين مؤسسات التعليم العالى المملوكة للدولة، فى خضوع أعضاء هيئات التدريس لجداول مرتبات محددة كما كان واردا فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذى لم يعد ملائما للأوضاع الاقتصادية الحالية.

١١- يؤيد الحزب إنشاء مجالس أمناء للجامعات ذات مسئوليات وصلاحيات، تتولى وضع الخطة الاستراتيجية للجامعة والإشراف على أداء مجلس الجامعة والحفاظ على استقلاليتها وتفردها وتميزها. كما تعتمد هذه المجالس اللوائح الداخلية للجامعة دون الحاجة للرجوع لسلطات أعلى، ومن الضروري أن يشمل تعديل قانون تنظيم الجامعات ذلك.

١٢- التأكيد على دور الوزارة كمراقب ومنظم للخدمة التعليمية وليس كمقدم للخدمة، حيث يتنافى النص في القانون على أن الوزير هو الرئيس الأعلى للجامعات ومؤسسات التعليم العالي مع دوره الإشرافي ويتعارض مع فكر اللامركزية واستقلالية الجامعات في اتخاذ قراراتها في ظل الدور التنفيذى و الإشرافي للوزير.

١٣- ضرورة إزالة التكرار الواضح في مهام المجالس المختلفة التي تحكم العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في مصر وأن تكون قرارات كل مجلس ملزمة في المستوى الذي يخصه، لأن النص على أن قرارات أي مجلس ملزمة للمجالس الأدنى منه يتعارض مع الحكمة من وجود هذه المجالس ويدعم فكر المركزية الذي كان سائدا في فترة إعداد وصدور قانون تنظيم الجامعات السابق، ولا يتوافق مع توجه الدولة نحو اللامركزية الآن. ومن المؤكد أن التوسع في عدد الجامعات لزيادة الاستيعاب وتوجه الدولة نحو إنشاء جامعات صغيرة متعددة في مختلف محافظات مصر سيدعم التوجه نحو اللامركزية.

ضرورة أن تعكس نظم الترقى أداء أعضاء هيئة التدريس وأنشطتهم التعليمية والبحثية

ثالثاً: سياسات الحزب وحكومته فى التعليم العالى

١- التخطيط الاستراتيجي

يرى الحزب وحكومته أن التعليم العالى بات يتطلب وضع تصور كامل للتخطيط الاستراتيجي لمنظومته ككل، ويستهدف إتاحة فرص التعليم العالي وتنوعه على مستوى الدولة، بما يرفع نسبة القيد في التعليم العالي إلى ٥٠٪ من الشريحة العمرية من ١٨ - ٢٣ سنة. ويتطلب هذا التخطيط استشراف حجم الطلب على التعليم العالي، ودراسة توزيع مؤسسات التعليم العالي على مستوى مصر ومحافظاتها، وتقدير أعداد الكوادر العلمية والأكاديمية والإدارية والفنية المطلوبة، وتقدير حجم الإنفاق المطلوب للتعليم العالي حتى عام ٢٠٢١، وإعداد المخطط التفصيلي لكل محافظة (إقليم) في إطار مؤشرات المخطط العام المعتمد، ووضع السياسات والبرامج والأطر الزمنية لتطبيق مراحل المخطط العام، على أن تضع كل مؤسسة تعليمية إستراتيجية كاملة، تشمل رؤية ورسالة واضحة، وتتضمن أهدافها لتحقيق تعليم ذو جودة مقننة، تكون معلنة للمجتمع والجهات ذات العلاقة، وتخدم الرؤية الإستراتيجية على مستوى الدولة.

٢. إعادة صياغة الأدوار والمهام للجهات الحاكمة في منظومة التعليم العالي

ممثلوا فى وزارة التعليم العالي

- المجلس القومي للتعليم العالي
- الجهات المؤثرة والداعمة في منظومة التعليم العالي
- المجالس العليا
- ممثلوا المجتمع المدني والجهات صاحبة الاهتمام بالتعليم العالي

٣- إعادة صياغة الهياكل العلمية وتأهيل هيئة التدريس ومساعديهم

■ وضع هيكل وظيفي أكاديمي لكل قسم علمي طبقاً للأحمال التدريسية والأحمال البحثية والتخصصات المندرجة تحت هذا القسم، مع وضع محددات وضوابط التوسع / أو التقليل من الأعداد والمستويات داخل هذه الهياكل.

■ أن يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الإعلان المفتوح لكل المستويات الأكاديمية من مساعد مدرس / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ / أستاذ تخصص، وذلك في الأماكن الشاغرة في الهياكل الوظيفية للأقسام.

■ أن يكون التعيين في الوظائف الأكاديمية (رئيس قسم / رئيس وحدة علمية) من بين أساتذة التخصص، لمدة محددة قابلة للتجديد لمدة مماثلة واحدة فقط، تصبح بعدها الوظيفة شاغرة للإعلان المفتوح، مع التدقيق عند الاختيار على مراعاة الوزن العلمي والبحثي وكفاءة الأداء لعضو هيئة التدريس.

■ أن يترك للمؤسسات التعليمية، تحديد نظم ومستويات التفرغ لأعضاء هيئة التدريس، طبقاً لمتطلبات الأقسام ووحدات التعليم والبحث بالمؤسسات.

■ إجازة تعيين أساتذة أجانب أو أساتذة زائرين أو أساتذة مراسلين غير متفرغين في الخارج لنقل الخبرات واستقدام الخبراء المتميزين والتواصل مع المؤسسات العلمية في الخارج، وينطبق ذلك على علماء مصر في الخارج.

■ أن تعكس نظم الترقي أداء عضو هيئة التدريس وأنشطته التعليمية والبحثية، مع مشاركة جهات دولية في تحكيم الأبحاث (سياسة الحزب عام ٢٠٠٣)، وضرورة ربط الترقية بوجود وظائف شاغرة في الهيكل العلمي لتفادى التراكم في الوظائف العليا وزيادتها عن حاجة الأقسام المعنية.

■ إعادة النظر في فلسفة ونظم الإعارة، في ضوء نظم التعيين الجديدة المعتمدة على التعاقد محدود المدة مع أعضاء هيئة التدريس.

تحقيق التوازن بين حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس

■ إلتزام مؤسسات التعليم العالي بوضع وتنفيذ خطط وبرامج تأهيل وإعداد أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم، وإرسال البعثات الخارجية المطلوبة في إطار زمني محدد.

أ - اختيار القيادات

■ أن يتم الإعلان المفتوح عن الوظائف القيادية وإتاحة الفرصة للراغبين في التقدم وفقاً للكفاءات المطلوبة، مع تحديد معايير اختيار موضوعية للقيادات، ومدة تولى المنصب القيادي. وتصدر قرارات التعيين من السلطة المختصة، وينطبق ذلك على كافة المستويات الإدارية والفنية، على أن يشترط التفرغ الكامل للقيادات الجامعية من الأنشطة الخارجية. وضع معايير واضحة لقياس أداء القيادات على كافة المستويات وأعضاء هيئة التدريس.

ب- تأصيل رسالة عضو هيئة التدريس والتوازن بين حقوقه وواجباته

■ أن يتم تحديد واضح ودقيق للمهام والمسئوليات، بجانب الالتزام الأخلاقي بالأداء المهني.

■ وضع رعاية صحية واجتماعية ملائمة، من المؤسسة التعليمية والمجتمع، لأعضاء هيئات التدريس ومساعديهم وأسرهم (مثل الإسكان، والعلاج، ونفقات التعليم)، بما يحقق الاستقرار والتقدير المجتمعي.

■ وضع حد أدنى لدخل أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مؤسسات التعليم العالي بما يلائم التغير في مستوى المعيشة.

■ إقرار حق مؤسسة التعليم العالي فى منح أعضاء هيئة التدريس مكافآت وبدلات، مقابل التميز الأداء العلمي والبحثي، أو قيامهم بدور فاعل في العملية التعليمية وتطويرها، وذلك في ضوء الإدارة الاقتصادية للمؤسسة.

■ تشجيع وفتح قنوات التنقل بين أعضاء هيئات التدريس لإثراء المدارس العلمية، وللإسهام في شغل الأماكن الشاغرة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

ترتكز سياسة الحزب على دعم المواطن والأسرة مباشرة بدلاً من دعم الخدمة أو المنتج من خلال ربط موازنات الجامعات الحكومية بعدد الطلاب المقبولين بها

ج- حقوق و واجبات الطالب

يعد الطالب محور العملية التعليمية ومخرجها، ولذلك يتعين أن تعكس نظم إدارة مؤسسات التعليم العالي حقوق وواجبات الطالب قبل المؤسسة التعليمية والدولة والمجتمع. وفى هذا الصدد يقترح الحزب ما يلى:

■ أن تحدد اللوائح الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، واجبات ومسؤوليات الطالب تجاه المؤسسة التعليمية والدولة والمجتمع.

■ تأكيد عدالة توزيع وإتاحة فرص التعليم العالي للطالب المؤهل والراغب في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، مع إتاحة آليات تمويل تحفز الطالب على الاختيار بين البدائل المتاحة من مؤسسات ونظم التعليم العالي المختلفة. ومجانية التعليم حق تكفله الدولة للطالب المستوفى للمتطلبات العلمية المقررة.

■ تأكيد حق الطالب في الحصول على تعليم ذو جودة مقننة تلتزم بها المؤسسة التعليمية في إطار رسالتها، بجانب التزامها بتوفير المناخ العلمي والتعليمي المناسب لاستمرار جودة العملية التعليمية.

■ تأكيد حق طلاب التعليم العالي واتحاداتهم في المساهمة / المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسة التعليمية وفى إطار منظومة التعليم العالي ككل، وتفعيل دور الاتحادات الطلابية وروابط الخريجين.

■ تعديل اللائحة الطلابية لتحقيق مشاركة الطلبة بشكل حقيقي ومستمر في مختلف اللجان والعمل على زيادة هامش الحرية المتاح لهم. وأن تكون الاتحادات الطلابية ساحة للممارسة الديمقراطية واتخاذ القرار (مرفق اقتراح تعديل لائحة الاتحادات الطلابية).

د- الإدارة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي

لابد من ربط موازنات الجامعات بأدائها وباعتماد برامجها، وتمكين الجامعات من الحصول على مخصصاتها بصورة إجمالية على أن تتولى توزيعها واستخدامها أسوة ببعض الجهات بالدولة. وبالإشارة إلى سياسة الحزب التي تقوم على دعم المواطن والأسرة مباشرة بدلاً من دعم الخدمة أو المنتج، فإن توجه الحزب والحكومة يقوم على ربط موازنات الجامعات الحكومية بعدد الطلاب المقبولين بها على أساس قيام الدولة بسداد التكلفة الحقيقية للتعليم لكل طالب إلى الجامعة التي يقبل بها.

إستخدام الإدارة الإلكترونية الشاملة كوسيلة لتحقيق مزيد من الشفافية وكفاءة الإدارة

ولابد كذلك من تنويع وسائل تمويل التعليم العالي من خلال مشاركة القادرين، مصاريف الدراسات العليا، توفير المنح المالية للطلبة غير القادرين، العمل بنظام الإقراض الطلابي، التوسع في برامج التعليم عن بعد وقبول الهبات والمنح، وفي هذا الصدد يقترح الحزب وحكومته ما يلي:

■ أن تدار المؤسسة التعليمية اقتصادياً كوحدة مستقلة، على أن تقدم الخدمة التعليمية المقننة الجودة على أساس التكلفة الفعلية لهذه الخدمة.

■ أن تحدد الدولة بالاتفاق مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية، كيفية حساب التكلفة الفعلية للخدمة التعليمية في كل تخصص/ مجال تعليمي.

■ أن تتولى الدولة إدارة نظام مجانية التعليم عن طريق آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسة التعليمية، طبقاً لمعدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها لكل طالب، وذلك في إطار الالتزام المجتمعي للدولة وطبقاً لقواعد القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

■ أن تصبح مجانية التعليم هي علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، أما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهي علاقة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل.

■ أن تعطى الحرية للمؤسسة التعليمية في إنشاء برامج وكيانات تعليمية وتكوين شركات بحثية وتكنولوجية بمشاركة القطاعات الاقتصادية أو مؤسسات التميز العلمي الخارجية.

■ أن تتمتع مؤسسات التعليم العالي باستقلالية مالية كاملة، وتخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية إلى رقابة مؤسسات الدولة المعنية.

هـ- الإدارة الالكترونية

يجب أن تتبنى خطط التحول للإدارة الالكترونية الشاملة وسيلة لتحقيق مزيد من الشفافية للمعلومات الصادرة من الجهة الإدارية، وزيادة التواصل بين المؤسسة التعليمية وإداراتها الداخلية ومؤسسات التعليم المختلفة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي. كما يجب أن تعمل خطط التحول للإدارة الالكترونية على دعم التواصل بين أعضاء هيئة التدريس ومؤسساتهم وزملائهم وطلبتهم ودعم معرفتهم بنظم ولوائح الإدارة من خلال التعرض لها الكترونياً، وبزيادة التواصل وإتاحة الفرصة للمزيد من الشفافية والكفاءة في الإجراءات الإدارية تحقق الإدارة الالكترونية دعماً كبيراً لعملية تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي.

متطلبات النجاح وضمانات تحقيق أهداف التغيير المقترح:

■ اعتبار تطوير التعليم قضية مصر الأولى التي تهتم بها الدولة وتعطيها كل الدعم لضمان تحقيق تعليم ذو جودة عالية.

■ قبول الدولة والمجتمع لتغيير الأدوار والمهام والمسئوليات لكافة أطراف المنظومة.

■ إقرار تشريع موحد يشمل كافة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والخاصة، طبقا للأسس الموضحة بهذه الورقة.

■ إجراء التعديلات اللازمة باللائحة الطلابية، لتتمشى مع روح التشريع الجديد الموحد للتعليم العالي.

■ تعميم واستخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارات التعليم العالي لتحقيق المزيد من الكفاءة والشفافية.

٥- بدء تفعيل عمل هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم.

الجهات المنوط بها التنفيذ:

■ مجلسي الشعب والشورى
■ وزارة التعليم العالي
■ وزارة التنمية الإدارية
■ وزارة الاتصالات والمعلومات
■ وزارة المالية

المدة الزمنية

ثلاث سنوات مع جدولة الأهداف.

خاتمة:

يؤكد الحزب من خلال دراسته لأوضاع التعليم العالى ومستقبله على ضرورة تحقيق المرونة والتنوع فى مؤسساته، وأن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الاكاديمية والتقدير والاحترام الواجب لهم. ويشير الحزب فى هذا المجال إلى الركائز الأساسية لرؤية تطوير التعليم العالى التى وضعها الحزب الوطنى وأكدها السيد الرئيس مبارك فى خطابـه حول تطوير التعليم عام ٢٠٠٤ واتفقت عليها الحكومة مع الحزب، كما يؤكد الحزب على أن القانون الجديد الذى سيطرح خلال الفترة القادمة يجب أن يراعى كل هذه الأسـس وأن يتم مناقشته مع كل أصحاب المصلحة والمشاركين فى العملية التعليمية فى المجتمع وأن يتم ذلك بكل الشفافية والانفتاح على الرأى والرأى الآخر.

النشاط الشبابي واللائحة الطلابية

يسعى الحزب والحكومة إلى تطوير الحياة الطلابية بما يمكن الشباب من ممارسة حقوق المواطنة والتفاعل مع قضايا الوطن، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الذاتية.

مقدمة

تستهدف رؤية الحزب الوطني وحكومته الوصول بالحياة الطلابية إلى تحقيق المواطنة المستنيرة، وتمكين الطلاب من التفاعل الإيجابي مع المجتمع وقضاياه. وترتبط هذه الرؤية بتوجه الحزب نحو تحقيق مجتمع المعرفة وبناء القدرات البشرية وتوسيع دائرة الفرص أمام الشباب، وتمكينه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

إن الحياة الطلابية المنشودة هي التي تمد الطالب بالمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية المتكاملة، وتربطه بمجتمعه وتنمي روح الانتماء و حب الوطن فيه وتحمله المسئولية وتحثه على المشاركة الإيجابية. ومن خلال هذه المشاركة يتم تحقيق التفاعل بين كل طالب وآخر، وبين الطالب ومعلمه ومدرسته وجامعته، وتزداد ثقة الشباب بأنفسهم وبوطنهم وتنمو قدرتهم على البناء والتجديد والإصلاح.

وصف الوضع الراهن والتحديات

يكشف الوضع الراهن عن الكثير من التحديات التي تعوق الوصول إلى المأمول وفي مقدمتها:

١- قصور في الرؤية الشاملة لفلسفة الحياة الطلابية:

إن التحدي الرئيسي أمام تكامل الحياة الطلابية في المدرسة أو المعهد أو الجامعة هو قصور الرؤية المتكاملة لمعنى وعناصر هذه الحياة وأهميتها وتوجهاتها. ويرتبط ذلك بالغياب المؤثر للقيادة الواعية من أعضاء هيئة التدريس في المدرسة والجامعة التي تتفهم وتدرك أهمية مشاركة التلميذ والطالب في إدارة أموره داخل المؤسسة التعليمية، ومعنى وأهمية المنافسة بين مؤسسة تعليمية وأخرى أكاديميا ورياضيا، و معنى تكامل الأنشطة الطلابية مع النواحي المعرفية واكتساب المهارات.

كذلك يشمل هذا التحدي غياب أو ضعف بعض المفاهيم الواجب ترسيخها في وجدان الإدارات التعليمية على مستوى المديريات والمؤسسات ومنها أن الحياة الطلابية تعنى قدراً أكبر من الحرية للشباب و قدرة على التسامح و تقبل الأخطاء من الإدارات في المؤسسات التعليمية، و تعنى إيمانا من هذه المؤسسات بأهمية تشجيعهم على المبادرة والمبادأة والمخاطرة والنقد البناء والاعتزاز بالنجاح وتقبل الفشل واحتواء الخطأ، برؤية أوسع من مجرد التعامل مع كل حدث بذاته، أو كل طالب بعينه، في لحظة محددة.

٢- نقص التمويل:

تعاني الأنشطة الطلابية من ضعف الموازنات المخصصة لها، ولا تسمح اللوائح الحالية بجهود لا مركزية أو بمشاركة فاعلة من المجتمع في تمويل الأنشطة الطلابية بأي شكل من الأشكال، لا على مستوى المدرسة ولا على مستوى الجامعة، وتعد هذه الموارد المحدودة غير كافية مقارنة بحجم الموازنة العامة المخصصة للتعليم.

٣- المناخ التعليمي السائد:

إن المناخ القائم في المؤسسات التعليمية يدفع إلى أن يكون وقت الطالب موزعاً بين العملية التعليمية والدروس الخصوصية. إن التكالب على تحقيق أعلى الدرجات للحصول على فرصة للانتقال إلى المراحل الدراسية التالية كأسلوب وحيد للتقويم لا يحقق دعوة حقيقية لهم ولا لأولياء أمورهم لممارسة النشاط المدرسي أو الجامعي. و في نفس الوقت فإن اهتمام أولياء الأمور بممارسة أولادهم للأنشطة الرياضية في الأندية و مراكز الشباب بشكل واضح يمثل ظاهرة تتناقض مع توجه

تعديل اللائحة الطلابية لعام ٧٩، لتعزيز مشاركة الطلاب وبناء شخصياتهم

الأسرة ونظرتها لنفس الأنشطة في المؤسسات التعليمية، مما يعكس قدراً من عدم ثقة المجتمع في كفاءة هذه المؤسسات في تنمية القدرات لدى أولادهم.

يضاف إلى ذلك أن ثقافة الإدارة المؤسسية، التي لا تهتم سوى بنسب النجاح من واقع نتائج الامتحانات، تنعكس سلباً على درجة اهتمام المعلم وعضو هيئة التدريس بالنشاط الطلابي والحياة المدرسية أو الجامعية.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المدرسين والمسئولين المناط بهم الأنشطة فإن هناك نقصاً حاداً في فاعلية تواجدهم وأثرهم على تنمية وإثراء الحياة الطلابية.

٤ - التمييز النوعي في الثقافة السائدة:

نظراً لأن الفتيات يمثلن نصف مجتمع الطلبة، فإن التمييز النوعي بين الإناث والذكور يمثل أحد التحديات الهامة التى يجب تخطيها. فهناك مفاهيم شائعة عن عدم ملائمة قدرات الفتيات على ممارسة الأنشطة أو التعامل مع البيئة المحيطة أو الاندماج في الأنشطة الفنية. وعلى سبيل المثال فإن توجه الفتيات للأنشطة القريبة إلى التدبير المنزلي والأشغال اليدوية في المدرسة، مقارنة بتوجيه الذكور نحو الأنشطة العلمية والرياضية، يمثل معوقاً أساسيا لتنمية الحياة الطلابية على الوجه الأكمل.

٥ - اللوائح المنظمة للحياة الطلابية:

تمثل اللوائح المنظمة بشكلها الحالي عائقاً في مشاركة الطلاب الفاعلة في إدارة شئونهم بما يسهم في تنمية قدراتهم ويمكنهم من المساهمة الفعالة في الحياة المدرسية والجامعية. ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً في مجال التعليم الجامعي الذي تحكمه لائحة صدرت عام ١٩٧٩ و عدلت عام ١٩٨٤.

ولقد عقدت لجنة التعليم بالحزب الوطني العديد من جلسات الاستماع التي تواصل فيها الحضور من عدد كبير من الطلاب، و حديثي التخرج وأعضاء هيئات التدريس والوزراء المعنيون وأعضاء من مجلسي الشعب والشورى. وقد خلصت هذه اللقاءات إلى وجوب إحداث تغيير في اللوائح المنظمة للحياة الطلابية، بشكل يسمح بتنمية قدراتهم وتفجير طاقاتهم وبث روح العمل الجماعي والوطني فيهم، واكتشاف المواهب القيادية والإدارية لديهم، وإيجاد المناخ الديمقراطي الملائم لتحقيق مبادراتهم وإبداعاتهم.

ويضع الحزب الوطنى عدة ركائز لتعديل اللائحة الطلابية سيتم إيضاحها فى السياسات المرفقة.

التدخين والإدمان والعنف والتطرف والسلبية هى أهم الظواهر التى يسعى الحزب وحكومته إلى وضع حد لها فى الحياة الطلابية

٦- شيوع ظواهر سلبية بين الشباب:

أ- التدخين وتداعياته:

يمثل التدخين ظاهرة بالغة الخطورة، تتمثل في التالي:

- انتشار التدخين بصورة كبيرة ليس في محيط المدرسة والجامعة فحسب بل على نطاق واسع بين الشباب دون عمر ١٨سنة في المراحل الثانوية، بل وفي المراحل الإعدادية أحياناً، مما يشكل خطراً شديداً على صحتهم في عمر مبكر.
- انتشار التدخين بين الفتيات مما يؤثر عليهن سلباً في مراحل مستقبلية في حياتهن وخصوصاً في فترة الأمومة.
- عدم وجود برامج كافية لتوجيه الشباب للإقلاع عن التدخين وتبيان مخاطره، وكذلك عدم وجود إحصاء دقيق للمدخنين من الشباب لاستبيان عمق المشكلة.
- تشجيع بعض المواد الإعلامية من أفلام وغيرها للتدخين بصورة غير مباشرة حيث إنها تبرز التدخين كعادة اجتماعية مقبولة.

■ وجود وسائل تدخين جذابة مثل الشيشة في العديد من المنشآت السياحية والترفيهية، وتساهم في انتشار التدخين بدرجة كبيرة وبما قد يؤدى إلى انتشار أمراض كان قد تم الحد منها بكفاءة مثل السل الرئوي.

■ ارتباط عادة التدخين بالإدمان، مما يعنى أن التدخين يمكن أن يكون الخطوة الأولى في طريق الإدمان.

■ ارتفاع تكلفة إعادة تأهيل الشباب المدمن، وعدم كفاءتهم وضعف احتمالات استمرار الطلاب الذين يعانون من هذا المرض فى دراستهم وضياع مستقبلهم وانحرافهم.

■ ارتباط ظاهرة العنف بالإدمان ومعدلات الجريمة بين الشباب المدمن مثل السرقة والجرائم الجنائية الأخرى بما فيها احتمال اتجار الشباب المدمن في المخدرات لتغطية نفقات إدمانهم.

إن دعم مشاركة الطلاب يتطلب وجود برامج تثقفية، وتوسيع حرية التعبير، وإرساء قواعد تدعم القدرة على المشاركة المؤسسية الشرعية، دون الإنخراط فى التعصب الحزبى أو الميل إلى التطرف.

ب- العنف:

يمثل العنف داخل المؤسسة التعليمية أحد المعوقات التي تواجه التعليم، وتنمية الحياة الطلابية. ويتجسد هذا العنف في مظاهر عدة:

■ عنف موجه من بعض المعلمين، بدنياً أو لفظياً إلى الطلاب، مما يفقد العملية التعليمية جوهر التواصل والتنمية ويفقد الطلبة ثقتهم بأنفسهم وينفرهم من المؤسسة التعليمية.

■ العنف المتبادل بين بعض التلاميذ أنفسهم أو بعضهم وبين أطراف العملية التعليمية مما يعوق أيضا تحقيق التواصل ويخل بالاحترام الواجب داخل المؤسسة التعليمية ويؤثر سلباً على مجتمع الطلاب بأسره.

■ العنف الموجه ضد المنشآت التعليمية ورموزها داخل المجتمع.

■ الحدة والتصادم بين أولياء الأمور والمعلمين وما يرتبط بذلك من شكاوى متبادلة في أقسام الشرطة خارج نطاق المؤسسة التعليمية.

ج- التطرف:

وتكمن هذه الظاهرة في عدد من العوامل أهمها :

■ عدم وجود برامج تثقيف سياسي كافية مباشرة أو غير مباشرة تساعد الطالب على فهم حقوقه وواجباته كمواطن صالح وتؤهله لممارسة حقوقه السياسية التي يضمنها له الدستور، مثل الانخراط في الأحزاب السياسية الشرعية، والتصويت في الانتخابات بأشكالها المختلفة، وإرساء قواعد تدعم قدرة الشباب على التغيير والتأثير من خلال الأطر الشرعية المتاحة في مؤسسات الدولة. إن بث الشك في إمكانية التأثير من خلال مؤسسات الدولة الشرعية مع غياب القدوة والمثل والبدائل التربوية في إطار المؤسسة التعليمية يعطى فرص سانحة للتيارات المتطرفة على النمو السريع داخل الأوساط الطلابية.

■ أن المؤسسة التعليمية تعد هي المكان الذى يتعين أن تتاح فيه حرية التعبير عن الرأي والاختلاف. ومن ثم فإن توسيع المساحة المتاحة للطلاب للمشاركة فى النقاش والتفاعل بخصوص القضايا التى تهم الوطن، بعيداً عن روح التعصب الحزبى، سوف تحد من نمو التيارات المتطرفة داخل الجامعة.

■ أن التعامل مع الطلاب يجب أن يكون توجهاً متكاملاً ويشمل الأطر الثقافية والسياسية والاجتماعية القادرة على استيعاب فورات الشباب الطبيعية في هذه المرحلة السنية، وتحميلهم مسئولية إدارة أمورهم في ظل قواعد عادلة تطبق على الجميع بمعايير واحدة.

تأكيد قيم المواطنة والإنتماء، وتعزيز مشاركة الطلاب فى الشأن العام والإهتمام بقضايا الوطن.

السياسات المقترحة:

يسعى الحزب وحكومته إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق النمو الشامل والمتكامل لشخصية الطالب، والتي يمكن من خلالها أن تقدم وتمارس المواقف التربوية التي تكشف عن حاجات واستعدادات وقدرات الطلاب والعمل على إبرازها. وتتيح ترسيخ مفهوم المشاركة الإيجابية لديهم. ويتبنى الحزب وحكومته فى هذا المجال السياسات والتوجهات التالية:

١- وضع رؤية استراتيجية للتعامل مع الشباب تهدف إلى:

- تسويق الأفكار الوسطية الوطنية المعتدلة بين الشباب.
- إيقاف زحف التطرف الفكري بكل أشكاله.
- تأكيد قيمة الانتماء الوطني لمصر واحترام المواطنة.

وتستهدف هذه الرؤية قطاعات الشباب التالية:

- الشباب في مرحلة التعليم الثانوي.
- الشباب في مؤسسات التعليم الفني والأزهري.
- شباب الجامعات والدراسات العليا.
- حديثي التخرج من الجامعة قبل التوظيف.
- الشباب تحت سن الخامسة والعشرين في أسواق العمل.

الفئات المؤثرة علي نجاح إستراتيجية العمل مع الطلاب:

- القيادات الطلابية في الإتحادات.
- قيادات أعضاء هيئات التدريس المهتمة بالعمل الطلابي.
- إدارات الجامعات والكليات.
- المجلس القومي للشباب والمجلس القومي للرياضة.
- الوزارات المعنية - التعليم العالي، الثقافة.. الإعلام، التضامن الإجتماعى.

الآليات المقترح استخدامها لتحقيق الأهداف:

- الأسر الطلابية القائمة.
- الجمعيات العلمية.
- أسر جديدة يتم تكوينها.
- اتحادات الطلاب.
- مجموعات من أعضاء وهيئات التدريس في كل كلية.
- مراكز الشباب القريبة من الكليات.

علي أن تستخدم هذه الأليات لتحقيق التالي:

- تقديم خدمات علمية واجتماعية وثقافية ورياضية وترفيهية.
- إقامة المعسكرات.
- الدعوة لندوات سياسية وثقافية.
- دعم النشاط الاجتماعى والثقافى في المدينة الجامعية.
- مساندة نشر مجلات ومطبوعات تخدم الاستراتيجية المقترحة.

تعتمد سياسة الحزب على تحالف كل القوى الفاعلة فى الحياة الطلابية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة

٢-وضع رؤية متكاملة للحياة الطلابية:

إن الطالب هو أساس العملية التعليمية، وممارسته حريته في إدارة شئونه هى حق له. ومن هنا يجب التأكيد على أهمية تكامل الأنشطة الطلابية مع النواحي المعرفية واكتساب المهارات، والتأكيد على الدور المؤثر للمعلم وعضو هيئة التدريس في الحياة الطلابية. ويتطلب ذلك إعداد قيادات متفهمة لهذه الرؤية وتطوير كليات التربية لدمج هذا المفهوم في إعداد المعلم، على أن تترجم هذه الرؤية إلى وثيقة أساسية تلتزم بها جميع المؤسسات التعليمية، وتقوم إدارة هذه المؤسسات بتطبيقها ومتابعتها، على مستويات الإدارة بها.

٣ - زيادة الوعي المجتمعي للأنشطة الطلابية واشتراك مجالس أولياء الأمور في التخطيط وإدارة الأنشطة الطلابية.

٤ - إيجاد التمويل الذي يتناسب مع أهمية الحياة الطلابية من خلال:

■ زيادة الموازنة المخصصة للحياة الطلابية بقدر يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية.

■ فتح الباب لحصول المؤسسة التعليمية على التمويل المجتمعي.

■ تحفيز مؤسسات المجتمع المدني لرعاية ودعم الحياة الطلابية.

■ إتاحة الفرصة للطلبة للابتكار في إيجاد طرق تمويل غير تقليدية لعناصر الحياة الطلابية.

٥ - تدعيم المناخ التعليمي المحفز لممارسة الحياة الطلابية المتكاملة، وذلك من خلال:

■ مشاركة أولياء الأمور في تخطيط ومتابعة عناصر وأنشطة الحياة الطلابية

■ تعديل اللائحة الطلابية بالتعليم العالي، وسنشير إلى الركائز الأساسية المطلوبة لتعديل هذه اللائحة فيما بعد.

■ تعديل نظم التقويم الطلابي بحيث تستوعب نظم تقويم عناصر الحياة الطلابية. وقد تبنت حكومة الحزب هذا التوجه، وسوف تبدأ خطوات تنفيذية بالفعل من العام القادم فى بعض السنوات الدراسية.

■ تعديل نظم تقويم المعلم وعضو هيئة التدريس لتستوعب مساهمته في إثراء الحياة الطلابية و مشاركته الفعالة في تحقيق التواصل بينهم.

■ عدم التمييز النوعي بأي شكل من الأشكال في الحياة الطلابية.

إقرار وثيقة إرشادية تلتزم بها المؤسسات التعليمية تجاه الممارسات الطلابية السلبية

٦ -إعداد وثيقة خطوط إرشادية واضحة لكيفية التصرف داخل المؤسسة التعليمية عند اكتشاف حالات الانحراف أو الإدمان أو العنف تشمل :

■ بيان عن متى يعتبر الأمر ظاهرة داخل المؤسسة أو اعتباره أعمال فردية فقط.

■ متى يجب إشراك مجلس أولياء الأمور والطلاب الآخرين وكيفية إدارة مواجهة هذا النوع من المشاكل.

■ المنظور الإنمائي، الذي يهدف إلى استيعاب المشكلة وحلها جماعياً ووقاية باقي الطلبة بدلاً من العقاب فقط، أو الإبعاد أو التخلي عن المساهمة الفعالة في علاج الانحراف.

■ إعداد حملات توعية دورية بأضرار التدخين وآثاره السلبية.

■ منع التدخين نهائياً في المؤسسات التعليمية خصوصاً من المعلمين وأعضاء هيئات التدريس والعاملين، وتنفيذ القوانين والتشريعات في هذا المجال.

الركائز الأساسية لتعديل اللائحة الطلابية:

■ تطوير أهداف الاتحادات الطلابية لتعميق مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

■ إعادة تشكيل مجالس اتحاد الطلاب ولجان الاتحاد بحيث تقتصر على الطلاب، وأن يكون دور رواد الاتحاد استشارياً.

■ زيادة اختصاصات مجلس اتحاد طلاب الكليات والمعاهد في رسم سياسة الاتحاد، واعتماد برامج عمله، وتوزيع اعتماداته المالية.

■ تطوير مهام لجان الاتحادات الطلابية وزيادة اختصاصاتها، وإعطاء الصلاحية لمجالس اتحاد الطلاب لإضافة لجان غير المنصوص عليها في اللائحة الطلابية تحقق أهداف الاتحادات الطلابية.

■ زيادة موازنة الاتحادات الطلابية.

■ زيادة عدد المشاركين في أنشطة الاتحادات الطلابية بإضافة طلاب الانتساب الموجه، والتعليم المفتوح وغيرها من نظم التعليم الأخرى بالجامعات.

■ إجراء انتخابات الاتحادات الطلابية مع بداية العام الدراسى، وتطوير أساليب التصويت في الانتخابات الطلابية، والنظر في استخدام أساليب التصويت الإليكتروني.

تعديل اللائحة الطلابية يستهدف تعميق المفاهيم الديمقراطية فى الممارسة، ويشمل تطوير دور الاتحادات وإجراءات الإنتخابات الخاصة بها

مقومات النجاح:

■ تفعيل صناديق التكافل فى الكليات، وتدعيم الطلاب اجتماعياً خصوصاً المأكل والمسكن والانتقال.
■ تفعيل النشاط الرياضى على مستوى الكليات والجامعات فى إطار مؤسسى واعتبار التفوق الرياضى بالجامعات حافزاً مسانداً للطالب أكاديمياً.
■ وضع خطط للنشاط الفنى والثقافى فى كل كلية، وأن تقوم الجامعات بواجباتها تجاه تفعيل المنافسات بين كليتها وبين الجامعات وبعضها.
■ إصدار اللائحة الطلابية ودعم حرية الشباب فى إبداء الرأى.
■ إصدار التشريع الجديد للتعليم العالى الذى يضع الطلاب فى قلب الاهتمام بالعملية التعليمية، ودورهم فى إدارة شئونهم ومشاركتهم فى إدارة الجامعة.
■ توفير التمويل اللازم للنشاط الشبابى والطلابى.

خاتمة:

يسعى الحزب وحكومته إلى تفعيل الحياة الطلابية وتوسيع دائرة النشاط الطلابى، وسوف تقوم حكومة الحزب بالتنسيق مع إدارات الجامعات ومؤسسات المجتمع المدنى بتطبيق خطة لتحقيق هذه الأهداف وفقاً للعناصر الأساسية الموجودة بالورقة.

وقد قام الحزب بإعداد مقترح لتطوير اللائحة الطلابية وذلك بعد عدة جلسات استماع عقدها الحزب مع القيادات الطلابية خلال الأعوام الثلاث السابقة. وسوف يجرى الحزب وحكومته المزيد من الحوار بشأن الأفكار المتعلقة بتطوير اللائحة قبل إصدارها.

السنوات الثلاثة الأولى من التعليم الإبتدائى

الإرتقاء بمنظومة التعليم الإبتدائى بما يتضمنه من تخفيف الحمل فى السنوات الثلاثة الأولى من عمر التلميذ

مقدمة

فى إطار حزمة السياسات التي أقرها الحزب في السنوات الماضية، وتنفيذاً لبرنامج الرئيس مبارك للارتقاء بمنظومة التعليم، قام الحزب والحكومة بوضع برنامج تنفيذى لتطوير المناهج التعليمية فى السنوات الثلاثة الأولى من التعليق‌قم كجزء من منظومة شاملة لتطوير المناهج على كافة المستويق‌قات التعليمية فى المرحلة القادمة.

حيث تعانى الصفوف الثلاثة الأولى من بعض المشكلات التى تعوق تحقيق هدفها الأساسى فى تعليم الطفل القراءة والكتابة والعمليات الحسابية البسيطة الملائمة. من هنا يطرح الحزب وحكومته رؤية جديدة لتخفيف الحمل التعليمى عن السنوات الثلاثة الأولى من عمر التلميذ، آخذةً في الاعتبار أهمية تشكيل الوجدان الوطني المصري وتعميق الهوية المصرية وتكوين الشخصية فى هذه المرحلة العمرية الهامة، بما يشمله ذلك من دمج هذه المفاهيم فى تعليم اللغة العربية والأجنبية و بما يتناسب مع عمر التلميق‌ق‌ذ من ٦ إلى ٩ سنوات. على أن يشمل ذلك أيضاً الفترة الزمنية اللازمة للنشاط الذهنى والبدنى لهؤلاء الأطفال.

الوضع الراهن

■ يصل عدد المقررات الدراسية للطفل فى كل سنة من السنوات الثلاثة الأولى إلى ٧ مقررات ويزيد فى المدارس التجريبية ومدارس اللغات حيث يوجد المستوى الرفيع ضمن مقررات هذه المدارس .

التقليل من عدد الكتب وعدد الحصص الدراسية فى كل سنة من السنوات الثلاثة الأولى بما يساهم فى استمتاع الطالب بالتعليم

■ ويصل عدد الكتب فى كل سنة من السنوات الثلاث إلى ١٨ كتاب للصف الأول و ١٩ كتاب للصف الثانى ومثل هذا العدد فى الصف الثالث وبالطبع يزيد عدد الكتب لمادة المستوى الرفيع فى المدارس التجريبية ومدارس اللغات..

أى أن الطفل يحمل فى كل فصل دراسى عدداً من الكتب يتراوح بين ٨- ١١ كتاباً، وتقسم بعض المواد على فصلين لكل عام دراسى من الأعوام الثلاثة من عمر الطفل الصغير.

■ يزدحم اليوم الدراسى بعدد كبير من الحصص يصل إلى ٣٩ حصة فى الأسبوع ويزداد فى المدارس التجريبية واللغات حيث تضاف مادة المستوى الرفيع، مما يجعل المدرسين والتلاميذ الصغار تحت ضغط تعاقب الحصص قصيرة الوقت ويؤدي إلى إنعدام التواصل الإجتماعى والتربوى بين التلاميذ والمعلمين، وضعف تركيز المعلم وتفكيره فى القضايا التربوية وقضايا تلاميذه.

■ وقد بينت الدراسات البحثية أن كثرة عدد المقررات والكتب تسبب عناءً بلا مبرر للطالب تبعده عن تحقيق الهدف التربوى الأساسى وتزيد عناءه كطفل ينبغى أن يستمتع بالتعليم، كما تتسبب فى إفتقاد المدرسة إلى الوقت الذى يمارس فيه التلميذ الأنشطة المختلفة والذى يتلاحم فيه المعلم مع تلاميذه .

■ كما بينت لجنة تقويم مشروع تطبيق التقويم الشامل، أن من متطلبات التقويم الشامل، قيام التلميذ بأنشطة صيفية وغير صيفية كما تتطلب منه أن يبنى لنفسه ملف إنجاز وأن يجد الطالب وقتاً داخل الفصل الدراسى ليقوم به ويتدرب على عمله، وحيث إن واقع الدراسة فى هذه الصفوف مكتظ بالكتب والمواد الدراسية فقد أدى ذلك إلى عدم قدرة الطالب والمعلم على إنجاز هذه المهمة وزاد من العبء على أولياء الأمور في مساعدة أبنائهم وزيادة الدروس الخصوصية فضاع مغزى التقويم الشامل المرتكز على أداء الطالب ونشاطه وتدريبه على إعداد ملف خاص به (منذ الصغر) فى مفهوم بسيط يزداد اتساعاً عاماً بعد عام.

إن كثرة المقررات الدراسية وتعاقب الحصص أدى إلى تكريس الحفظ والتلقين وهو ما يتنافى مع طبيعة عملية التقويم الشامل

■ إن وجود كتابين أحدهما خاص بمقرر الأخلاق والآخر بمقرر الحاسب الآلى من السنة الأولى من سنوات الدراسة أمر يدعو إلى الدهشة والتساؤل حول إمكانية قراءة الطفل فى عامه الدراسى الأول لكل من هذين الكتابين .

■ إن كثرة المقررات الدراسية والكتب وتعاقب الحصص بشكل يهدر الوقت وغياب فترات النشاط المنظم بقيادة المدرسين قد كرس عملية الحفظ والتلقين ودعم الاتجاهات غير التربوية نحو الضبط الزائد عن الضرورات التربوية لدى كثير من المعلمين ، وهى أمور تتنافى مع طبيعة عملية التقويم الشامل وضد أسسها التربوية .

■ إن عملية التقويم الشامل تقتضى بالضرورة إرتباطها بالعملية التعليمية وترتكز على التعلم النشط.

■ إن هذه الظروف التى تم عرضها تحد من نجاح تطبيق مشروع التقويم الشامل ومن ثم نجاح جهود تطوير وتحديث نظم الامتحانات الحالية .

أهداف تطوير التعليم فى الثلاث سنوات الأولى

١- مواجهة تحديات الوضع الراهن لتمكين الطلاب من التركيز على أساسيات التواصل (القراءة والكتابة والحساب).

الإقتصار على أربع مواد دراسية أساسية مقسمة على فصلين دراسيين مما يخفف من أعباء ووزن الكتب التى يحملها الطفل فى هذه السن الصغيرة

٢- تهيئة الشروط الملائمة لتطبيق التقويم الشامل والتعلم النشط .

٣- إعادة تنظيم جدول الوقت لتمكين التلاميذ من التواصل والتفاعل وممارسة الأنشطة، وتمكين المعلمين من ممارسة التفكير التربوي.

٤- دمج المفاهيم التربوية المختلفة الواجبة فى هذه المرحلة العمرية فى المناهج المحددة.

سياسات الحزب وحكومته لتطوير السنوات الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي

(١) الاقتصار على أربع مواد أساسية وهى اللغة العربية، و اللغة الأجنبية والرياضيات و التربية الدينية، بالإضافة إلى المستوى الرفيع لمدارس اللغات، وهذه المواد فقط هى التى سيكون لها كتب (الكتاب، وكراسة الأنشطة مدمجان معاً) مقسمة على فصلين دراسيين مما يخفف من أعباء ووزن الكتب التى يحملها الطفل فى هذه السن.

(٢) مزاولة التلميذ من خلال كل مقرر نشاطاً مصاحباً للمادة الدراسية، بالإضافة إلى باقى الأنشطة التربوية بما يلائم إمكانات المدرسة :(الحاسب الآلى- النشاط الرياضى- الفنى- الموسيقى- العلمى- العملى- المكتبةُ).

(٣) إعداد دليل للأنشطة التربوية يسترشد به المعلم فى تطبيق هذه الأنشطة بما يساعد التلميذ على الإبداع، ويساعد المعلم على السير فى خطة متوازنة مع المقررات.

(٤) تطبيق نظام الفترات بدلاً من نظام الحصص، بمتوسط ثلاث فترات يومياً، كل فترة تسعون دقيقة بفاصل (١٥) دقيقة بين فترة وأخرى، وقد يتاح للتلاميذ أيضاً فى هذا النظام فسحة طويلة لمدة نصف ساعة وفقاً لظروف المدرسة. ويتيح هذا النظام للمعلم تقديم أنشطة متنوعة أثناء تدريس المادة، مما يكسر حاجز الملل عند الطفل من ناحية، ويقلل من عدد المواد

تطبيق نظام الفترات بدلاً من نظام الحصص بما يساهم فى تطبيق التعلم النشط

التى يدرسها الطفل فى اليوم الواحد طبقاً لنظام الحصص من ناحية أخرى، ويعتبر نظام الفترات هو النظام الملائم لتطبيق التعلم النشط .

(٥) تطبيق نظام التقديرات بدلاً من نظام الدرجات (ممتاز ، جيد جداً، ....) مما يزيد من نسبة التعزيز الإيجابى للطفل ، هذا بالإضافة إلى استمرار تطبيق مشروع التقويم الشامل بعد تعديله وفقاً لنتائج التقويم التى تمت لهذا المشروع .

إجراءات تطبيق السياسات المقترحة النظام الجديد للصفوف الثلاثة الأولى

(١) يتم تطبيق هذا النظام ابتداءً من العام الدراسى القادم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وتستعمل كتب المواد الأربعة الأساسية كما هى حيث يصعب تطويرها حاليا وفى نفس الوقت يتم تزويد كل معلم بدليل عن كيفية تطبيق النظام الجديد وأداء متطلباته وكذلك لإرشاده عن كيفية ربط التعليم والتعلم بالأنشطة .

(٢) يتم بناء مناهج جديدة للمواد الأربعة التى ذكرناها بناءً جديداً على أسس المعايير القومية للتعليم بحيث تحقق :

أ- ربط المواد الدراسية بالأنشطة المختلفة بما فيها الحاسب الآلى .

ب- دمج المفاهيم التربوية الحديثة، كالمواطنة وقبول الآخر والانتماء.. الخ، فى القراءة والكتابة وحتى فى الحساب .

حـ- بناء المادة الدراسية على أساس التعلم النشط .

د- ربط محتوى الكتاب بطرق وأساليب التقويم الشامل فتتحقق نقلة جديدة فى نظام التعليم/ التعلم فى حجرة الدراسة المصرية.

ضرورة المتابعة المرحلية للطفل وصولاً إلى المستوى المطلوب فى نهاية الصفوف الثلاثة

(٣) التدريب المكثف للمعلمين ومديرى المدارس على التعامل مع هذه النظم الجديدة وممارستها بكفاءة، و التدريب عليها كحزمة واحدة على أن يشمل ذلك النظم الآتية:

- المناهج الجديدة وفلسفتها .
- التعلم النشط .
- التقويم الشامل .

(٤) إعداد دليل أنشطة واضح للمعلم ليساعده على إعداد الأنشطة المختلفة فى كل مادة دراسية، بالإضافة إلى الأنشطة التربوية الأخرى مثل الحاسب الآلى ، والنشاط الفنى، الرياضى، حيث إن هذه الأنشطة لن يطبع لها كتب للطفل.

(٥) المتابعة المرحلية للطفل،وذلك بتطبيق اختبارات تقييم فى القراءة والكتابة فى نصف العام للصف الثالث الابتدائى، وإختبارات تشخيصية تحدد البرامج العلاجية بناءً عليها وذلك للوصول إلى المستوى المطلوب بنهاية مرحلة الصفوف الثلاثة ، ويوزع التقدير مناصفة بين إجمالى المواد الأساسية الأربعة وإجمالى الأنشطة التربوية المتاحة بالمدرسة (فنى، رياضى،.....).

أهمية وضع مؤشرات يمكن من خلالها تقييم النظام الجديد خلال الثلاث سنوات الأولى من التعليم الإبتدائى

متطلبات النجاح

١- تضمين المفاهيم التربوية والتعليمية لهذه المرحلة العمرية فى منهج اللغة العربية فى السنوات الثلاثة الأولى حتى لا يكون تخفيض عدد المناهج سلباً من المضمون التربوى والتعليمى.
٢- استكمال تطوير المناهج فى المراحل العمرية المختلفة وتكاملها مع ما يتم فى السنوات الثلاث الأولى من التعليم.
٣- تدريب المعلمين، والتواصل معهم لإنجاح هذا التطوير .
٤- وضع مؤشرات يمكن من خلال رصدها تقييم النظام خلال ثلاث سنوات.
٥- تواصل المدارس بأولياء الأمور، وشرح فلسفة التطوير ومشاركتهم فى تقييم الأداء.

الجهات المنوط بها التنفيذ والتقييم.

١- الإدارات التعليمية والمدارس

٢- هيئة ضمان الجودة والإعتماد.

٣- وزارة التربية والتعليم.

بناء كادر خاص للمعلمين

مقدمة

تضمن البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك وسياسات الحزب الوطنى وبرامج الحكومة، برنامجاً رئيسياً يستهدف الارتقاء بالمعلمين وبالعملية التعليمية فى المدارس: من خلال إنشاء كادر خاص بالمعلمين، يسعى إلى زيادة حقيقية فى دخولهم ، فى إطار الهدف الأساسى الذى يستهدف تحسين العملية التعليمية ، والارتقاء بالمستوى المهنى للمدرسين من ناحية ورفع مستوى التلاميذ من ناحية أخرى وربط المدرسة بالأسرة من ناحية ثالثة.

وتركز هذه الورقة على المحاور التالية:

أولا: تطوير التعليم الأساسى وقبل الجامعى.
ثانيا: أسس الكادر الخاص المقترح للمعلمين.
ثالثا: المتطلبات اللازمة لتنفيذ الكادر الخاص.

أولا: تطوير التعليم الأساسى وقبل الجامعى

تتبع سياسة الحزب الوطنى وحكومته لوضع كادر خاص للمعلمين فى اطار تطوير التعليم الاساسى وقبل الجامعى من تحليل ثلاث محاور رئيسية :

أ. الأوضاع الوظيفية الحالية للمعلمين فى مصر.
ب. الإتجاه العالمى المعاصر نحو مهنية المعلم والخبرات العالمية المطلوبة للارتقاء بالعملية التعليمية.
ج. شروط تعيين المعلم وممارسة عملية التدريس فى إطار الخبرة العالمية.

أ. الأوضاع الوظيفية الحالية للمعلمين فى مصر

يعانى الوضع الحالى للمعلم المصرى فى إطار قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من مجموعة من المشكلات الهامة يمكن ايضاحها على النحو التالى :

١- إن تعيين المعلم يتم إستناداً على ما يملكه من مؤهلات دراسية فقط ، بصرف النظر عن مستوى أدائه المهنى والكفايات التى يملكها وإتجاهاته نحو المهنة ،مما أدى إلى تكريس نمط التعليم القائم على الحفظ والتكرار، كما أدى إلى غياب الإهتمام بتنمية القدرات والمهارات العلمية والعملية لدى المعلم والتلاميذ فى السياق التربوى فى المدارس وفى قاعات الدراسة.

٢- انفصال بين الدرجة المالية للمعلمين عن ترقياتهم الأدبية . أى أنه لا توجد علاقة بين مستوى الوظيفة والدرجة المالية . بمعنى أن المعلم قد يصل إلى أكبر الدرجات المالية وهو مازال معلماً ولم يصل بعد إلى معلم أول.

٣- إن مستويات ترقية المعلم فى مجال التدريس محدودة بمستوى واحد فقط من معلم إلى معلم أول ، ويتم الترقى بطريقة شكلية وروتينية، أما الترقيات الأخرى بعد معلم أول فتتم من خلال إختبارات فى مجال العمل الإدارى لا ضمان للموضوعية فيها وبعيداً عن مجال التدريس. كما لا يوجد وصف دقيق لتميز أداء المعلم عن المعلم الأول، وبالتالى غابت المعايير التى يجب أن تقاس عليها كفايات الأداء لدى المعلم، وغابت موضوعية عملية التقويم من أجل الترقى .

٤- أن الترقية بعد وظيفة معلم أول تصبح عملية طاردة للمعلمين من مجال التدريس . حيث تدفع بالعناصر الساعية إلى الترقى إلى مجال الإدارة، ولذلك نجد أن متوسط عمل المعلم المصرى بالتدريس، كما بينت الدراسات العالمية المقارنة . فى حدود ١٥ سنة فقط . بينما يصل هذا المتوسط إلى ٣٥ سنة فى بلدان مثل شيلى والصين و٢٥ سنة فى الهند والأرجنتين و٢٨ سنة فى البرازيل.

٥- أن تحديد وضعية المعلم فى هيكل أو سلم الوظائف يتم وفقاً لعدد سنوات الخبرة بصرف النظر عن الحاجة إلى الوظيفة . حيث لا توجد معدلات لكل وظيفة فى الهيكل الإدارى . الأمر الذى أدى إلى تضخم الوظائف الإدارية العالية فى الهيكل الوظيفى مما أدى إلى تداخل الأدوار وصراعها فى مجال العمل وخاصة على مستوى المدرسة وذلك كما هو الحال فى وظيفة وكيل مدرسة وناظر مدرسة .

٦- أن غياب معايير الأداء التى يجب أن تقاس عليها كفاءة المعلم أدى إلى غياب نظم التقويم الموضوعية، وبالتالى غياب النظم التى تحدد المسئولية والمساءلة . ولقد كان ذلك عاملا من عوامل تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية لدى بعض المعلمين بما أدى إلى تشتيتهم ما بين العمل بالمدرسة والسعى إلى الدروس الخصوصية . الأمر الذى أدى إلى زيادة الأعباء المالية الملقاة على كاهل الأسر المصرية عموماً ٠ ٠

ويوضح الجدول التالى أعداد العاملين القائمين بعملية التدريس والإدارة والتوجيه بالمدارس المختلفة موزعين على الوظائف والدرجات المالية :

الدرجة المالية	مدير	نائب مدير	ناظر	وكيل	موجه عام	موجه أول	موجه	معلم أول	معلم	الجملة
كبير	١٩٦٦٩	١٨٠٥	٣٨٥٠	٣٦٥٣	٣٧٣٥	٣١٨٢	٢٨٠٠	١٦٩٩	١٣٧٠	٤٠٧٦٣
الأولى	١٨٣٤٥	١٧٩٢	١٣٣١٩	٢٧٢٤١	٧١٦	٧٠٤٨	١٢٧١٨	٣٩٦٠٠	١٠٤٤٤	١٣١٢٢٣
الثانية	٥	٥٣٠	١٤٦٠٨	٥٤٢٠٤	٠	٢٣٢	١٤٠٢٧	١٢٤٦٥٨	٨٦٩٧٦	٢٩٥٢٤٠
الثالثة	٠	٠	١٠	٩٥٤	٠	٠	٠	٤٨٤٥٧	٤٢٨٠٠٠	٤٧٧٤٢١
الرابعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٠٦٧	٣٥٠٦٧
الإجمالى	٣٨٠١٩	٤١٢٧	٣١٧٨٧	٨٦٠٥٢	٣٤٥١	١٠٤٦٢	٢٩٥٤٥	٢١٤٤١٤	٥٦١٨٥٧	٩٧٩٧١٤

والجدول المتقدم يبرز فى ظاهره ما يأتى :

جملة المدرسين المشتغلين بالتدريس معلم أول معلم	 ٢١٤٤١٤ ٥٦١٨٥٧	٧٧٦٢٧١
جملة القائمين بالإدارة والإشراف والتوجيه أعمال الإدارة: مدير نائب مدير ناظر وكيل	 ٣٨٠١٩ ٤١٢٧ ٣١٧٨٧ ٨٦٠٥٢ —	١٥٩٩٨٥
أعمال التوجيه موجه عام موجه أول موجه	 ٣٤٥١ ١٠٤٦٢ ٢٩٥٤٥	٤٣٤٥٨
	إجمالى عام	— ٩٧٩٧١٤ —

المصدر: وزارة المالية / وزارة التربية والتعليم

غير أن تحليل الواقع العملى يكشف لنا ما يأتى :

١- وجود تضخم إدارى فى كل مدرسة نتيجة للتـــراكم اللامنطقى فى إعداد المديرين ونوابهم والنظار والوكـلاء ٠

٢- ممارسون عملية التدريس لا يقتصـــرون علـــى الشاغلين لوظيفة معلم أو معلم أول وإنما يمارس النظار وعدد من الوكلاء مهام التدريس الفعلى بواقـــع ٥٠٪ من النصـــاب المقرر للمعلم فى ذات الدرجة أو أقل.

كادر خاص للمعلمين ترتبط مزاياه بمستوى المعارف لدى العلم ومعايير الأداء ومقدار الكفايات وحجم المسئولية والمساءلة

ب. الاتجاه العالمى المعاصر نحو مهنية المعلم والخبرات العالمية المطلوبة للارتقاء بالعملية التعليمية

إن الإتجاه العالمى الآن نحو تطوير التعليم - يؤكد على أن المعلم صاحب مهنة . والتعليم مهنة تؤدى من خلالها خدمة إلى جمهور معين (التلاميذ) . وهذه الخدمة تتطلب من القائمين بها (أى المعلمين) التمكن من معارف ومهارات فنية معينة قائمة على الدراسات المستمرة الجادة والبحث العلمى المستمر . وتتطلب منهم - كذلك - شخصية جادة متحملة لمسئولية العمل من أجل تنمية قدرات ومدارك تلاميذهم وإعدادهم لمستقبل جديد أرحب . كما تتطلب منهم أيضاً إلتزاماً بميثاق أخلاقى مهنى تجاه مهنتهم وتلاميذهم ومجتمعهم .

ولقد بينت خبرات دول كثيرة فى العالم أهمية وجود كادر وظيفى خاص للمعلمين، بحيث يرتبط هذا الكادر الخاص ومزاياه بمستوى المعارف ومعايير الأداء ومقدار الكفايات وحجم المسئولية والمساءلة .

وفى هذا السياق يمكن أن نحدد أربعة نظم عالمية لتنظيم الكادر الخاص للمعلمين كما يلى:

(١) المكافأة على أساس الجدارة :

وفى هذا النظام يحصل المعلمون على مكافآت تستند إلى مستوى التحسن فى أدائهم . وبالتالى يتم تحديد المكافأة على أساس الجدارة .

(٢) الأجر على أساس المعرفة والمهارة :

وفى هذا النظام يحصل المعلمون على زيادة فى الأجر الدائم باكتسابهم معارف ومهارات جديدة . وكذلك على مدى قدراتهم على تطبيق واستخدام المعارف والمهارات فى مجال عملهم اليومى بالتدريس .

(٣) الحافز على أساس أداء التلاميذ :

وفى هذا النظام يحصل المعلمون على حوافز ترتبط بتحسين أداء تلاميذهم . ويقاس ذلك بالاختبارات المدرسية .

(٤) الحافز على أساس أداء المدرسة :

وفى هذا النظام يحصل أعضاء هيئة التدريس على زيادة فى الحوافز حينما تتحقق أهداف المدرسة فى تحسين أدائها فى كل جوانب العملية التعليمية .

آليات للترقى داخل الكادر الخاص على أساس اختبارات الكفاية المهنية أو نظم المتابعة أو نتائج تقويم أداء المدرسة والتلاميذ والمعلم

وتتمثل آليات الترقى داخل الكادر فى إطار الخبرة العالمية فى العديد من الأساليب من أهمها :

(١) اختبارات الكفاية المهنية للمعلمين، مثل الاختبارات المشهورة بالمعيار العالمى وغيرها من الاختبارات التى تقيس مكون الثقافة والمهارات العامة ومكون المعارف المتخصصة لدى المعلم مهما كان تخصصه .
وهناك اختبارات تقيس تمكن المعلم فى مجال تخصصه الأكاديمى . وأيضاً هناك اختبارات مهنية متنوعة لا بد أن يجتازها المعلم فى كل مستوى من مستويات الترقى.

(٢) نظم المتابعة والتقويم المستندة إلى معايير الأداء للمعلم المتميز والتى تشترك فيها الإدارة . والتوجيه الفنى . والأقران والآباء وجميع المعنيين .

(٣) تقويم أداء تلاميذ المعلم وكذلك مستوى أداء المدرسة ككل .

(٤) الدرجات الأكاديمية التى يحصل عليها المعلم من الجامعة (دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه) . وكذلك شهادات المعلم التى تصدرها أكاديميات المعلم المنتشرة فى البلدان المتقدمة . فضلا عن الدورات التدريبية التى يجتازها المعلم أو الدراسات أو الزيارات أو المؤتمرات العلمية .

(٥) حافظة المعلم التى يقوم المعلم بإعدادها بنفسه ولنفسه ليضع فيها كل الشواهد التى تدل على مستوى أدائه وجدارته .

ج. شروط تعيين المعلم وممارسة عملية التدريس فى إطار الخبرة العالمية :

١- تتم نظم تعيين المعلم فى العالم الآن فى معظمها بعد منح رخصة للمعلم لممارسة التدريس . وتجدد الرخصة كل فترة زمنية تتراوح بين خمس أو ست سنوات ويتم منح هذه الرخص من خلال السلطات التربوية أو الجمعيات المهنية المعترف بها من السلطات التربوية أو الجامعات المعتمدة فى إعداد المعلم .

منح رخصة للمعلم لممارسة التدريس تجدد كل فترة زمنية تتراوح بين خمس أو ست سنوات

سياسات جديدة لتنمية المعلم مهنيا أثناء الخدمة من خلال تأسيس الأكاديمية المهنية للمعلم

٢- يوجد إلى جانب الرخصة النظام المعروف بشهادة المعلم، وتمنحها هيئات مهنية مثل الهيئة القومية للمعايير المهنية للمعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية ولها ما يماثلها فى الدول الأوربية .

ويطرح الحزب الوطنى سياسة جديدة تستهدف وضع المعايير والنظم التى تساعد على تنمية المعلم مهنياً أثناء الخدمة من خلال تأسيس "الأكاديمية المهنية للمعلم" وتساعد هذه الأكاديمية المقترح إنشاؤها على إصدار :

- شهادات المعلم كفرد .
- تراخيص المعلم وإعادة التراخيص كل خمس أو ست سنوات .
- معايير التنمية المهنية .
- تقويم جودة الجهات التى تقدم البرامج سواء كانت بالوزارة أو خارج الوزارة على أساس المعايير المتفق عليها .

ثانيا: ملامح الكادر الخاص المقترح للمعلمين

يرتبط تطوير العملية التعليمية بالتنمية البشرية داخل منظومة التعليم ومنها وضع كادر خاص للمعلمين يستهدف الارتقاء بمستوى التدريس وتحسين عملية التحصيل بالمدارس لدى التلاميذ .

يطرح الحزب الوطنى وحكومته فى هذه الورقة ملامح الكادر الخاص المشار إليه على النحو التالى:

أ . محددات الكادر الخاص المقترح

ب. مكونات الكادر الخاص المقترح

ج. وضع الإدارة المدرسية ووظائف التوجيه بالنسبة للكادر الخاص

د . الشروط والمبادئ العامة للكادر الخاص للمعلمين .

إن الكادر الخاص للمعلمين لا يعنى مجرد زيادة أجورهم بل ترتبط فيه الميزات المالية بمستويات معرفية و مهارية ومهنية خاصة تضمن جودة الأداء لهذا العمل المهنى المتخصص

(أ) محددات الكادر الخاص المقترح :

إن الكادر الخاص للمعلمين لا يعنى مجرد زيادة أجور المعلمين . فالكادر الخاص لأى فئة قد يميز أعضائه بميزات مالية، لكن هذه الميزات المالية تظل مرتبطة بمستويات معرفية ومهارية ومهنية خاصة تضمن جودة الأداء لعمل متخصص "مهنى" يستوجب وجود كادر خاص لهذه الفئة .

هذا ويلاحظ أن وجود كوادر خاصة خارج الكادر العام لموظفى الخدمة المدنية هو أمر معمول به فى معظم

دول العالم ، حيث يطبق على فئات تؤدى عمل خاص فى مجال حيوى فى مجتمعها يتطلب معاملة خاصة ، ويقوم على معارف ومهارات متخصصة لابد من توافرها فى القائم بالعملية التعليمية . ويكمل ذلك تحديد مسئوليات والتزامات مهنية وسلوكية يتعين الالتزام بها وإلا يتعرض الخارجين عنها للمساءلة ٠

وواقع الأمر أن كثير من دول العالم قد ركزت على دور المعلم فى تنمية النواحى العلمية والمهارات المطلوبة من التلاميذ بهدف نهائى هو التنمية المجتمعية الشاملة مع ربط ذلك بكادر متميز للمعلمين ٠

ولما كان المعلمون فى مصر يقع عليهم الآن عبء تنفيذ خطة لإصلاح وتطوير التعليم والنهوض به إبتداءً من حجرة الدراسة ، لتغيير نمط التعليم والتحول من التعليم التقليدى المرتكز على الحفظ والتلقين إلى التعلم النشط المرتكز على تنمية قدرات ومدارك التلاميذ بحيث يمكن الإعتماد على العملية التعليمية كركيزة لتنميتهم كمواطنين قادرين على ممارسة التفكير والتحليل والابتكار، وهو ما يتميز به نظرائهم فى الدول المتقدمة ٠

لذا فإن ثمة محددات ثلاث للكادر الخاص المقترح للمعلمين فى مصر، وذلك على النحو التالى :

١- تطبيق هذا الكادر على من يقومون فعلاً بالتدريس للتلميذ مباشرة داخل المدرسة وحجرة الدراسة ويدخل فى هذا التعريف :

- المعلمون .
- الموجهون .
- نائبو المدير والنظار والوكلاء الذين لهم جدول دراسى لا يقل عن ٥٠٪ من النصاب، ويحدد أنصبة الوكلاء والنظار قرارات السلطات المحلية فى ضوء القواعد العامة التى تحددها الوزارة .
- المديرون .

يطبق الكادر على القائمين فعلياً بالتدريس داخل المدرسة ويشتمل المعلمين والموجهين والمديرين الوكلاء ونوابهم

٢- أن يستقل هذا الكادر الخاص بالمعلمين عن كادر العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بحيث يراعى فى هذا الكادر الخاص الإعتبارات التنظيمية والتشريعية والمالية اللازمة على غرار الكادر الخاص بهيئات التدريس بالجامعات والمطبق فى شأنهم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

٣- أن تتم الترقية داخل الكادر الخاص المقترح من خلال معايير فنية تربط الترقية والتدرج داخل الكادر بالمستوى المعرفى والمهارى للمعلم وكفاءة التدريس وجودة أداء المعلم داخل حجرات الدراسة بالإضافة إلى الفترة الزمنية اللازمة كحد أدنى للترقية فى كل مستوى من مستويات العمل ٠

(ب) مكونات الكادر الخاص المقترح :

يعتمد الكادر الخاص المقترح على أربعة مكونات رئيسية:

- المستويات الوظيفية ٠
- بدل طبيعة العمل ٠
- حافز التميز ٠
- حافز الأداء

المكون الأول : المستويات الوظيفية :

- يتم تحديد خمس مستويات وظيفية للترقى على أساس المهارات وكفاية الأداء على أن يكون لكل مستوى حد أدنى من سنوات الخبرة ويتم زيادة أجر المعلم عند الانتقال إلى المستوى الأعلى، هذا على أن يتم إعداد جدول مرتبات خاص بكل مستوى وظيفى من مستويات الكادر الجديد .

إنشاء خمس مستويات وظيفية للترقى على أساس المهارات وكفاية الأداء وحد أدنى من سنوات الخبرة فى كل مستوى

قواعد عامة بالنسبة للمكون الأول :

(١) يشترط للتقدم لأول مرة :

- الحصول على مؤهل علمى تربوى .
- اجتياز اختبار (شفهى و تحريرى) للتأكد من حسن المظهر ووجود السمات الشخصية والقدرات الثقافية المؤهلة .
- مهارة فى اللغة العربية .
- مهارة فى اللغة الإنجليزية .
- مهارة فى الكمبيوتر .

(٢) قضاء المعلم المتقدم لأول مرة فترة اختبار تتراوح بين عام إلى عامين ويطلب منه خلالها الحصول على رخصة لممارسة التدريس أو شهادة المعلم تعتمد مؤقتاً كبديل للرخصة حتى يتمكن المعلم من الحصول على الرخصة بعد مدة زمنية يحددها الخبراء .

(٣) أن يكون الحد الأدنى للخبرة الزمنية فى كل مستوى هو خمس سنوات للمعلم وله بعد قضاء هذه المدة الزمنية التقدم للترقى وفق المعايير الفنية المطلوبة للترقى والتى تتم عبر عناصر أساسية هى :-

أ-إجتياز اختبار مهنى يتم إعداده للمعلم المصرى حيث يقيس جوانب ثقافية عامة وقدرات فى التواصل اللغوى (لغة عربية + لغة أجنبية) بالإضافة إلى المعارف والمهارات المطلوبة لمادة التخصص ، ويوجد لكل مستوى، اختبار خاص به .

ب- اجتياز دورات تدريبية محددة ومتفق عليها فى هيكل نظام التنمية المهنية ومرتبطة بالتوصيف الوظيفى لكل مستوى والمعايير القومية.

ج - شواهد إنجازات التلاميذ مثل : تحصيل التلاميذ وأنشطتهم والنتائج التى حققوها فى عملية التعلم.

د - نظم تقويم المعلم المرتكزة على المعايير القومية وتتم سنوياً من خلال مدير المدرسة والزملاء والموجه والمعلم نفسه وأولياء الأمور وتشمل هذه المعايير بالطبع مكون التنمية المهنية الذاتية ومكون التزام المعلم بالأخلاق المهنية للمعلمين.

هـ- ملف المعلم الذى يعده بنفسه من خلال الطرق المتعارف عليها ، ويتضمن الملف كل أنشطة المعلم .

(٤) يتم تطبيق هذا الكادر على مراحل .

المكون الثانى: بدل طبيعة العمل :

يعتمد هذا المكون على تقرير بدل طبيعة عمل وفقاً لما يلى :-

(١) بدل معلمين يعطى لجميع المعلمين الذين يقومون بالفعل بالتدريس وفقاً للدرجات الوظيفية .

(٢) بدل طبيعة عمل لمن يعمل فقط من المعلمين فى المناطق النائية وفق القواعد المتفق عليها والسارية بالوزارة الآن .

(٣) بدل طبيعة عمل للتخصصات النادرة فى أى موقع محدد . ويتفق على ذلك بين المحافظ ووزير التربية والتعليم حسب كل منطقة وظروفها الخاصة.

حافز تميز بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسى للمعلمين المتميزين بشروط موضوعية

المكون الثالث : حافز التميز :

يعتمد هذا المكون على تقرير حافز تميز يعطى بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسى للمعلمين المتميزين ويمنح بالشروط الآتية:-

- الحصول على شهادة جامعية بعد البكالوريوس (دبلوم عال - ماجستير - دكتوراه).
- الحصول على شهادات المعلم الصادرة عن الهيئات العلمية أو من الأكاديمية المهنية للمعلمين المزمع إنشاؤها .
- التميز فى الحصول على شهادات معتمدة فى اللغة الأجنبية والكمبيوتر .
- تقديم مشروعات اعتمدت على المستوى الوطنى من جهات معتمدة.

■ التفوق على الأقـران فى التقويم السنـوى القائـم على المعايير .

■ الإنخراط فى عمليات تطوير المدرسـة، (تدريب الزملاء، التقويم الذاتى، خطط تطوير المدرسـة، المشاركة المجتمعية) .

■ إبداعات المعلم وما يقوم به من أدوار مختلفة تثـرى العملية التعليمية والمناخ التعليمى داخل المدرسـة (فى العلوم والفنون والآداب) .

المكون الرابع: حافز الأداء

يعتمد هذا المكون على تقريـر حـافز أداء يعطى لنسبة من المعلمين ويمنح بالشروط الآتية:

■ الإنتظام فى الحضور.

■ جودة النتائج ومستوى أداء التلاميذ.

■ تقرير أولياء الأمور.

■ تقارير الكفاءة المعتمدة من النظار والمديرين.

(جـ) وضع الإدارة المدرسية ووظـائف التوجيه بالنسبـة للكادر الخاص:

يتحدد الوضع للإدارة المدرسية ووظائـف التوجيـه بالنسبة للكادر الخاص فى إطار معاييـر واضحـة يجـب فتح النقاش حولها حتى يتم مكافـأة العامليـن بالإدارات المدرسية بما يتواكب مع إيمان الحزب بأهميـة الإدارة فى تطوير التعليم .

ويطرح الحزب الوطنى وحكومته بعض الأفكار الخاصة بذلك بالنسبة للنظار والمديرين والوكلاء والموجهيـن والمفتشين فى إطار تحملهم جزء من نصـاب التدريس ليدخلوا فى حوافز التميز التى ستخصص للمعلم.

(د) الشروط والمبادئ العامة للكـادر الخاص للمعلمين:

إن تطبيق الكادر الخاص للمعلميـن له مجموعـة من الشروط والمبادئ العامة التى يستـوجب الأمر تطبيقها لدى إعمال الكادر الخاص المقترح ، ومن أهمها :

(١) توحيد المرتب للمعلم مع نظيـره فـى الأقدميـة والمستوى الواحد أياً كانت المرحلة التعليمية التى يعمل بها (رياض أطفال ، إبتدائى ، إعدادى، ثانوى) فالمعلم يؤهل لرياض الأطفال أو الإبتدائى أو الإعدادى أو الثانوى.

(٢) إنتقال المعلم من مستوى إلى آخر يتم عبر تأهيل جديد له للمستوى الذى ينتقل إليه .

(٣) إن المعلميـن المؤهليـن للتعليم هـم أولئـك الذين يحصلون على الترخيص المطلوب، أى أولئك الذين اجتازوا بنجاح المتطلبات المعرفية والمهارية المطلوبة منهم وفق مجال التخصص فى التدريس ووفق المرحلة التى يعملون بها . لذلك فإن ممارسة مهنة التعليم لا يجـب أن تكـون أمراً متاحاً لأى من الحاصلين على الدرجـات العلمية .. إنما يجب أن ترتبط بالحصول على رخصة لمزاولة مهنة التدريس.

(٤) إن العمل بالتدريس لأول مرة يتم بعد الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة خلال العامين الأوليـن للمعلـم تحت التدريب . ويعاد تجديد الترخيص كل ستة أعوام . وقد تصدر شهادات للمعلم عن الأكاديمية المهنية للمعلمين وتكون هذه الشهادات بديلاً مؤقتاً للمعلمين لمدة ثـلاث سنوات حتى يتم الحصول على الرخصة القابلة للتجديد

(٥) يتم تحديد نظم وآليات للمساءلة تستند على المعايير القومية للتعليم بما فى ذلك أخلاق المهنة للمعلم .. وذلك وفقاً لكل مستوى من مستويات السلم الوظيفى للكـادر الخاص.

تغيير وتعديل الإطار التشريعى الحاكم للتعليم فى مصر بما يمكن من تنفيذ الكادر الخاص بكافة مكوناته

ثالثا: المتطلبات اللازمة لتنفيذ الكادر الخـاص المقتـرح

يتضح مما سبق أن للكادر الخاص للمعلمين مفهوم جديد يدخل لأول مرة إلى نظامنا التعليمى . من أجل دعم جودة الأداء . وتطويـر نظم التعليم والتعـلم بما يتناسب مع توجهات مصر نحو تطوير وتحديث التعلم .

ويتطلب تنفيذ ما سبق مجموعة من المتطلبات كما يلى :-

■ متطلبات فنية .

■ متطلبات تنفيذية وإدارية .

■ متطلبات تشريعية وقانونية .

(أ) المتطلبات الفنية للكادر الخاص المقترح :

الوصف الوظيفى :

تحديد الوصف الوظيفى .. وكذلك النتائج المتوقعة من المعلمين فى كل مستوى من المستويات الوظيفية الخمسة حسب المسميات التى يتفق عليها .

الوحدات القياسية :

يتطلب تطبيق المعايير القومية للتعليم لتقويم عمل المعلم فى كل مستوى أن تتحول هذه المعايير ومؤشراتها كما هى واردة فى وثيقة المعايير القومية إلى وحدات قياس تساعد على عملية الملاحظة وتقويم أداء المعلم تقويماً موضوعياً .

بناء واعداد اختبارات مهنية:

فمعظم الدول تأخذ بهذه الاختبارات لتحديد المستويات المهارية والثقافية الملائمة للمعلم فى مستوى من مستويات العمل .

تصميم دورات وبرامج تدريبية:

من المهم تصميم بنية هرمية لبرامج تدريب متنوعة تسير بالتوازى مع البنية الهرمية لترقية المعلم .. حتى تساعد المعلم على ترقية أدائه وفقاً للمستوى الأعلى المرقى إليه .. كما تساعد الإدارة أيضاً على تقويم كفاية أداء المعلم وفق متطلبات ذلك المستوى .

بناء كوادر لتقويم المعلم:

وتشمل من تدريب من يقوم بتقويم المعلم على استخدام هذه الأدوات والنظم الجديدة . من الموجهين والمفتشين والمديرين وأولياء الأمور، كل حسب دوره فى عملية التقويم.

التدريب على إعداد ملف المعلم:

تدريب المعلمين على التقويم الذاتى .. وعلى كيفية إعداد ملفاتهم الخاصة وجمع الشواهد التى تدخل على الأنشطة وجودة الأداء والإنجازات وجودة أداء تلاميذهم فى المجالات المختلفة .

(ب) المتطلبات التنفيذية والإدارية للكادر الخاص المقترح للمعلمين:

وضع خطة لمرحلة الانتقال من النظام الوظيفى القديم إلى نظام الكادر الخاص للجميع خلال مرحلة زمنية محددة.

(جـ) المتطلبات التشريعية والقانونية للكادر الخاص المقترح: للمعلمين :

إن تنفيذ الكادر الخاص المقترح للمعلمين يتطلب إجراءات تشريعية وقانونية على النحو التالى :

١- بالنسبة للمكون الأول، فإن عملية الانتقال من الوضع الحالى والذى ينطبق بشأنه قانون العاملين المدنيين بالدولة وجداول المرتبات المرفقة به على جميع المعلمين إلى الكادر المقترح ، تتطلب إصدار قانون جديد أو إضافة باب جديد إلى قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لتنظيم شئون المعلمين المالية والتنظيمية والإدارية والفنية وذلك على النحو السالف الذكر . وبمراعاة أن المرتب الأساسى فى الكادر الجديد المقترح يستمر هو المرتب الأساسى فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء من حيث بدايات ونهايات مربوط الدرجات وكذلك فئات العلاوات الدورية الممنوحة .

٢- بالنسبة للمكون الثانى وهو تقرير بدل طبيعة العمل لمهنة التدريس، فإنه وفقاً لأحكام المادة (٤٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن منح هذا البدل يكون من اختصاص رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة. ويحدد فئة البدل وفقاً للقرار الذى يصدر فى هذا الشأن من رئيس مجلس الوزراء .

٣- بالنسبة للمكون الثالث وهو حوافز التميز ، فإن المشرع فى المادة (٥٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أناط بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بما يكفل تحقيق الأهداف ورفع المستوى المهنى للمعلمين ودفعهم للحصول على مؤهلات علمية أو دراسات عليا وشهادات دولية فى الكمبيوتر واللغات وخلافه .

الخاتمة

وضع الحزب الوطنى سياسات واضحة لتطوير التعليم الأساسى وقبل الجامعى على مر السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ . وقد مثلت هذه السياسات بالإضافة إلى خطاب الرئيس مبارك الهام حول مستقبل التعليم فى مصر ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية، وكذلك البرنامج الانتخابى للرئيس، الروافد الثلاثة الرئيسية لتطوير التعليم والخروج بإستراتيجيات وخطط تنفيذ محددة المدة وواضحة المخرجات بمؤشرات يمكن فيها مساءلة الحكومة على تنفيذها . ويرتكز التطوير على اعتبار المدرسة هى وحدة التطوير وأن التنمية البشرية فيها من المعلمين والكوادر الإدارية أساسا لهذا التطوير .

ويؤمن الحزب الوطنى بأن الاهتمام بأحوال المعلم إعدادا وتدريبا وتقويما هو من أولويات الإصلاح ومن هنا، كان الاهتمام بإعداد كادر خاص جديد للمعلمين فى قلب هذا التوجه كإستراتيجية نابعة من سياسات التطوير وواحدة من ركائزها .وسيعمل الحزب مع الحكومة على تنفيذ هذه السياسة فى إطار من الانفتاح على أصحاب المصلحة ومشاركتهم بالتحليل والرأى فى إطار من الاحترام والتقدير للمهنة وللعاملين فيها .

ويطرح الحزب وحكومته هذه السياسات والتوجهات التنفيذية التى وردت فى هذه الوثيقة، ليتم تنفيذها على مراحل فى إطار زمنى محدد لكل مرحلة على ان يتم تطبيق المرحلة الأولى منها والخاصة ببدل المعلم خلال العام الدراسى الحالى وأن تحدد الحكومة الفترات الزمنية المحددة للمرحلتين الثانية والثالثة وتعلنها على المجتمع بحيث لا يتعدى التنفيذ الكامل لهذه السياسات ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ المرحلة الأولى.

تكامل نظم التعليم المختلفة

يدرك الحزب وحكومته أهمية تكامل النظم التعليمية فى مصر بهدف منع الإزدواجية بينها

مقدمة

يؤمن الحزب وحكومته بأن تعدد النظم التعليمية في أي مجتمع لا يعني بالضرورة تعدد الهويات به، وأن اختيار نظم التعليم يتم بناءً على العديد من المؤشرات من بينها انتماءات الأفراد الطبقية والعرقية ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي والفرص المتاحة إلى غير ذلك من الأسباب التي قد تؤثر على قراراتهم في الالتحاق بنظام تعليم معين وتفضيله عن غيره من النظم الأخرى المتاحة في المجتمع، إلا ان الحزب والحكومة يؤمنان بأنه يجب أن يكون هناك إطارا منهجيا لا يجعل التعليم انعكاسا للمجتمع فقط ولكن يؤكد أهمية التعليم فى صنع الهوية من خلال طرح رؤية تحلل الواقع وتستشرف المستقبل.

الوضع الراهن لتكامل نظم التعليم المختلفة:

يدرك الحزب وحكومته أهمية تكامل النظم التعليمية فى مصر، حيث أفرزت حركة التاريخ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى مسارات متعددة فى التعليم المصرى. وهذه المسارات ، والتى يطلق عليها مصطلح الازدواجية فى التعليم تتمثل في النماذج التالية:

- الازدواجية بين نظام التعليم العام ونظام التعليم الدينى الأزهرى على مستوى المدارس والجامعات.
- الازوداجية بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص.
- الازدواجية بين التعليم الحكومى المجانى والتعليم الحكومى بمصروفات سواء بالمدارس أو الجامعات.
- الازدواجية بين التعليم العام والتعليم الفنى.
- الازدواجية بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى من ناحية لغة التعليم .

الوضع الراهن لمسارات التعليم فى مصر

التعليم قبل الجامعى	مدارس	تلاميذ
مدارس التعليم الحكومى	٣٣,٩٧٤	١٤,٣٤٩,١١٩
التعليم الخاص	٤,٦٢١	١,٢٢٢,٦١٦
المدارس التجريبية لغات	٠,٨٩٨	٢٣٨,٢٦٣
معاهد الأزهر	٦,٥٠١	١,٣٧٧,٥٢٥

التعليم الأجنبى قبل الجامعى	عدد المدارس
المدارس الدولية	٩
الدبلومة الأمريكية	٣٩
الشهادات الإنجليزية	٦١
الجمعيات التعاونية	٣٩+ ٧ مدارس أهلية

ثنائية الثانوى العام والثانوى الفنى	عدد المدارس	عدد التلاميذ
جملة الثانوى العام	٢,١٧٠	١,٢٩٩,٢٣٣
التعليم الصناعى	٨٥٥	١,٠٥٠,٩٧٠
التعليم الزراعى	١٧٢	٢٥١,٠٢١
التعليم التجارى	٨٤١	٧٨٨,٠١٧
جملة التعليم الفنى بأنواعه	١,٨٦٨	٢,٠٩٠,٠٠٨
جملة الثانوى العام وما فى مستواه	٤,٠٣٨	٣,٣٨٩,٢٤١

جامعات- المجلس الأعلى للجامعات نحو	١,٢٣٩,٨٣٩	طالب
جامعة الأزهر	٣٦٧,٠٠٠	طالب
معاهد / جامعات خاصة / وأجنبية	٣٥,٠٠٠	طالب

وتصل نسبة عدد طلاب جامعة الأزهر نحو ٢٤٪ من إجمالى طلاب الجامعات المصرية

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

والسؤال المطروح الآن، هل من الأفضل أن يتميز التعليم فى مصر بسمات وطابع واحد أم أن هوية التعليم فى مصر تتحقق بتميزه من خلال وجود أكثر من طابع يتيح للراغبين فى التعلم أن يختاروا ما يناسبهم من بين النماذج المتعددة؟

ويتخوف الاتجاه الأول من أن الاختلافات بين نظم التعليم قد تؤثر سلبا بشكل أو بآخر على شخصية المتعلم وربما تؤدي إلى تباعد بين أنماط الشخصية كنتيجة لتباعد وتباين مدخلات ومخرجات أنواع التعليم. وقد يزداد التباين بصفة خاصة إذا كانت بعض هذه النماذج والنظم لا تركز بصفة كافية على موضوعات مهمة مثل التعليم باللغة العربية والتراث والمعتقدات والموروثات الثقافية الموجودة في المجتمع المصري. كما أن تعدد نظم التعليم وشدة التنافس بينها قد يؤدي إلى الانكماش أو الاتساع في أنماط معينة على حساب نماذج ونظم تعليم أخرى. ويبرز التخوف الجاد من الفشل فى إحداث الاتساق والتوازن بين نظم التعليم المتعددة فى المجتمع المصرى بما قد يؤدى إلى ضياع الهوية أو إضطراب المفاهيم لدى مجموعات المواطنين اللذين يتم تنشئتهم فى هذه الأنواع المختلفة من التعليم مما يؤثر سلبا على مستقبل الأمة ويجعل تطورها عشوائيا .

ويستند الاتجاه الثاني على أن تعدد النماذج يعتبر أمرا مفيدا وينتج عنه تعدد وتنوع فى الخبرات التى يمكن أن يتعرض لها الانسان فى نشأته من خلال نظم التعليم، والتى تؤثر فى صياغة شخصيته من خلال مخرجات وأشكال متعددة يمكن من خلالها تحقيق مناطق للإبداع، تظهر من تعدد وتوافر أنظمة التعليم المختلفة .

يرى الحزب والحكومة أن التعددية فى نظم التعليم لا يجب أن تؤثر سلباً على الهوية الوطنية بل يجب أن تثريها وتدعمها فى إطار من الإلتزام بالمعايير الوطنية فى التعليم

إن تعريف الحالة الراهنة للتعليم المصرى كازدواجية على النحو الذى أوضحناه- قد يثير درجة من الالتباس والغموض فى تكامل نظم التعليم يستدعى توضيح درجة التناقض بين الأنظمة إن وجدت، وأن هذا المنظور يعنى فى الوقت نفسه أن نظاماً واحداً فيها هو الصحيح أما بقيتها فينبغى نفيها حفاظاً على الهوية الوطنية.

ويرى الحزب والحكومة أن التعددية فى نظم التعليم لا يجب بأى حال أن تؤثر سلبا فى الهوية الوطنية بل يجب أن تثريها وتدعمها في إطار من الإلتزام بالمعايير الوطنية فى التعليم التى تضعها الدولة ، وتلتزم بها جميع مؤسسات التعليم فى مصر، عامة ودينية وأجنبية بغض النظر عن ملكية هذه المؤسسات أو لغة دراسة بعض المواد بها .

ويتعين أن تستهدف فلسفة ومنهجية التعليم إيجاد هوية تحقق للأفراد الحرية وتؤكد على المستقبل الذي يتغير مع تغير الزمان والمكان الذي يعيش فيه الأفراد . ولذلك فإنه يتعين النظر إلى الهوية باعتبارها ليست شيئًا ثابتًا بل متغيرًا، وأن مصر وعلى فترات تاريخها مرت بمراحل تاريخية أثرت عليها، ومن بينها الفرعونية والقبطية واليونانية والرومانية والإسلامية، بالإضافة إلى الحقبة الراهنة التي تتسم بالعولمة.

يؤمن الحزب والحكومة بأن الأزهر (جامعاً وجامعة) يمثل المرجعية الدينية الكبرى للإسلام فى العالم لما يتميز به من الوسطية والإعتدال.

التعليم الديني و رسالة الأزهر التعليمية

يؤمن الحزب والحكومة بتميز الأزهر (جامعاً وجامعة) بخبراته الدينية المتراكمة باعتباره معبراً عن الوجه الحقيقى للإسلام الذى يتميز بالوسطية والاعتدال، مما يؤهله عن جدارة لأن يمثل المرجعية الدينية الكبرى للإسلام فى العالم متبنياً نظرية تكامل الحضارات وليس صراعها.

وباستقراء الوضع الحالي لرسالة جامعة الأزهر كما نص عليه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ورسالة التعليم العالى كما نص عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لتنظيم الجامعات نجد أنهما يتطابقان إلى حد كبير إلا أنهما يتسعان ليشملا التزاماتهما تجاه العالم الإسلامى والذى يمثل دون شك أحد دوائر الانتماء القومى والثقافى لمصر. على أن النظرة الفاحصة للبرامج التعليمية والمناهج والخطط الدراسية فى الكليات المتناظرة بجامعات التعليم العالى وجامعة الأزهر تثبت التماثل الذى يصل إلى حد التطابق الكامل. وتسري ذات الملاحظة بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل الجامعى وإن كانت المناهج الدراسية فى هذه المرحلة تشكل خطوة أوسع نحو التماثل حيث تشمل مقررات ومناهج المعاهد الأزهرية كل المقررات التى تدرس بالمدارس المناظرة بجانب المقررات الدينية الأخرى.

وحيث ان المنهج الذى تتبعه سياسات التعليم فى الحزب وحكومته يلتزم بأساسيات محددة وموثقة، فالنظر إلى ما يقدم من خدمة تعليمية للأطفال والشباب يجب أن يكون ملبيا للمعايير الوطنية للتعليم والتى يجب ان تشمل كل مرحلة تعليمية، وكل منهج تعليمى فى كل النظم التعليمية على عمر التلميذ من لحظة دخوله المدرسة الى تخرجه منها. فإذا كانت هذه المعايير، المعلنة والمتفق عليها واضحة، وضامنة لهوية المواطن ومعززة لثقافته، ومؤكدة على اللغة العربية وتاريخ مصر، وداعمه للتوجه نحو العلوم والبحث العلمى والرياضيات، والتكنولوجيا ومثبتة بقيم الجودة والأتقان وإحترام الرأى الآخر. فإن التعامل مع الاختلاف فى طرق التعليم والتدريس، والأبتكار والإبداع فيها يصبح إضافة وتكاملاً وليس ازدواجية وتشتت. وينطبق نفس الأمر على التعليم الدينى على كافة مستوياته، والذى يجب أيضا أن يتجدد فى مؤسساته معايير جودته، والمنتظر من مخرجاته وأن يحدد الخبراء فيه، وأهل العلم من أساتذته وأئمته معايير جودته، والمؤشرات التي يجب استخدامها لمتابعة تعليمه وتقويم أداء مؤسساته بنفس المنهج العلمى وصولا لتحقيق أهدافه وتحديد الأمل فى مخرجاته مؤكدين ان هذا يتم من خلال العالمين به واساتذته وبالتالي فإن ما يطرحه الحزب وحكومته ليس تدخلا فى محتواه ولكن فى تحديد السياسات التى تحكم جودته وتقويمه وساعات الدراسة فيه ضمانا لجودته وزيادة أثره الإيجابى فى المجتمع وتكامل نظم التعليم الأخرى معه.

التعليم الأجنبي

بدأت ظاهرة التعليم الأجنبي في مصر من خلال مدارس الإرساليات الأجنبية والتي نجحت الدولة في منتصف القرن الماضي في إدخال المناهج العربية ضمن مناهجها. لكن المدارس الأجنبية بدأت في التكاثر والانتشار في العقود الأخيرة وأصبحت تشمل جميع مراحل التعليم من خلال المدارس الخاصة باللغات الأجنبية و التعليم الجامعي والذي ينتمي لمختلف الثقافات الغربية ابتداء من الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والألمانية والإيطالية وخلافه إلى غير ذلك من أنواع التعليم والتي تدرس في مؤسساتها مفاهيم التعليم بلغات هذه البلاد. هذا بالإضافة إلى أن بعض الجامعات المصرية بدأت في إنشاء أقسام للتعليم باللغات الأجنبية وذلك لسد الحاجات المطلوبة في سوق العمل وهو ما ترتب عليه بعض التهميش للغة العربية في هذه المؤسسات وضعف خريجيها في ثقافتهم اللغوية والوطنية.

ويزداد التخوف من أن التعليم الأجنبى فى مصر قد لا يهتم بالهوية المصرية والعربية وأن المدارس الأجنبية لا تقع ضمن منظومة التعليم المصرى وهو الأمر الذى قد يمثل تعميما غير مناسباً حيث إن الكثير من المدارس الأجنبية فى مصر وعبر التاريخ الحديث قد تكاملت مع نظم التعليم المصرية وكان لها دورا بارزا فى تخريج مواطنين لهم انتماءهم المصرى البارز وهويتهم المصرية الواضحة مع اكتسابهم مهارات الحضارة الغربية والقدرة على التواصل الإيجابى لهم ولوطنهم مع الآخرين. كما أن التخوف من قصور الإشراف على هذه المدارس الأجنبية، مما يجعل نماذج التعليم فيها تنفصل وبدرجة كبيرة عن هوية التعليم المصرى وهو ما يتطلب النظر إليه بمنظور جديد فى إطار إنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد المصرية والتى ستقوم بالتأكيد على جودة التعليم فى هذه

يطرح الحزب وحكومته مجموعة من السياسات من شأنها تحقيق التكامل بين النظم التعليمية بكافة أنواعها وأنماطها من خلال مجموعة من المعايير المعلنة والواضحة

المدارس فى إطار المعايير الوطنية للتعليم والتى تؤكد الحفاظ على الهوية الثقافية واللغة العربية والتاريخ المصرى كأساس لاعتماد هذه المؤسسات.

ويختلف الأمر بالنسبة إلى مدارس البعثات الدبلوماسية الأجنبية ذات العدد القليل جدا والتى قد يتوجه إليها عدد من أبناء المصريين أحيانا والتى لا تلتزم بتعليم اللغة العربية وهو الأمر الذى يجب ان توليه هيئة ضمان الجودة والاعتماد اهتماما خاصاً.

سياسات الحزب والحكومة فيما يتعلق بتعدد نماذج التعليم

أولا: تحقيق التكامل بين النظم التعليمية المصرية بكافة أنواعها وأنماطها ودعمها بما يحقق الأهداف التي نتطلع إليها من حيث تكوين وتنمية وتطوير ثقافة قومية مشتركة.

ثانيا: ضرورة أن يعكس التعليم المصري بكافة أنواعه وأساليب إدارته مبادئ عامة مشتركة من خلال معايير ملزمة لكل المؤسسات التعليمية يتم اعتمادها عن طريق هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم لتحقيق التكامل والتعادل داخل الشخصية المصرية.

ثالثا: التأكيد على أهمية اللغة العربية في كافة نظم التعليم كأساس لبناء الوجدان الثقافي مع الحرص على الانفتاح على اللغات الأجنبية للتواصل مع العالم.

رابعا: تطوير التعليم المصرى بما يتلافى الحفظ والتلقين والتسميع، الذى يصيب الشخصية بالتقليد والجمود، وتطوير التعليم بكل أنواعه من حيث البنية والطريقة لتكوين الشخصية التى تعتمد على الاجتهاد والإبداع ويبعد بها عن طريق الحفظ والتلقين والجمود والنمطية.

خامسا: الإشراف على التعليم الأجنبى وضرورة تضمينه المبادىء العامة المشتركة بين جميع أنواع التعليم فى مصر حتى لا توجد هوة بين المتعلمين فى هذا التعليم وتفرق بين أبناء الوطن، ووضع أسس الاعتماد وضمان الجودة فيه حسب المعايير المعلنة له لضمان الحرية والابتكار والابداع فى وسائله وعدم الخلط بين الإشراف على المعايير والتدخل فيه للتنميط أو التحكم فى ادارته.

سادسا: ان تتيح نظم التعليم فرصة متكافئة لكل أبناء الوطن الواحد وحرية الحركة من نظام تعليمى إلى الآخر.

خاتمة:

إن تكامل نظم التعليم المختلفة الموجودة فى مصر الآن، فى إطار من المعـايير المعلنة والواضحـة، يعطى التعليـم المصرى دفعة قوية، ويتيح له فرصة التواصل والانفتاح مع ما يحدث فى العـالم بدون تخـوف من التأثير السلبى على الهوية الثقافية للمواطن. وتعتبر اللغة العربية، وتطوير تدريسها وتعلمها اساسا هاما لهذه الهوية ومدخلا لا يمكن التنازل عنه فى كل نظم التعليم، وهو ما يضمن هذه الهوية ويشكل وجدان المجتمع فى المستقبل .

إن الحزب الوطنى وحكومته بطرح هذه السياسات، يؤكدان أن مشاركة المجتمع بالرأى والفكر والدعم هو اساس النجاح فى التطبيق، وان هذا النجاح له متطلبات أهمها : وضوح المعايير واعلانها وتوثيقها وتطويرها بشكل مؤسسى و تقييم النظام الجديد بعد تطبيقه، وتفعيل المشاركة المجتمعية ومساندتها للحكومة.

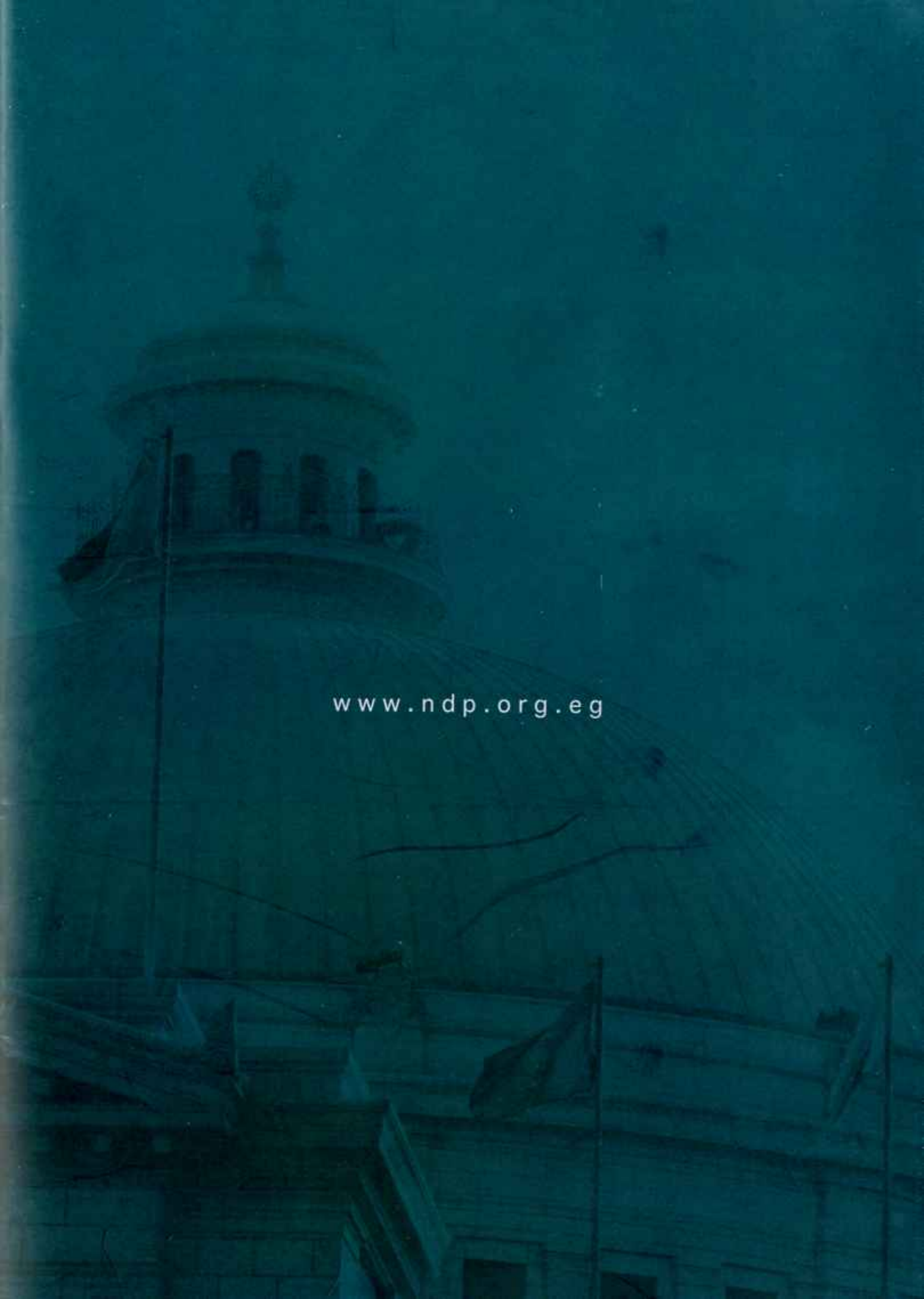
www.ndp.org.eg